فلسفة الدولة في فكر
محمد باقر الصدر
والموقف النقدي منها

State philosophy In the thought of Muhammad Baqir al-Sadr And the critical position on it

أ.د. رائد جبار كاظم

Prof. Dr. Raed Jabbar Kadhim

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب – قسم الفلسفة

Al-Mustansiriya University – College of Arts - Department of Philosophy

الملخص

يسلط البحث الضوء على نظرية نشوء الدولة وفللسفة قيامها في الفكر السياسي عند السيد محمد باقر الصدر، من خلال طروحاته الفكرية في الفلسفة والسياسة والاجتماع والاقتصاد، فقد قدم الصدر نظرية متكاملة في تكوين الدولة وفلسفتها في كل ما قدم من طروحات ورؤى وأفكار فلسفية وفقهية ودينية، اتسمت أغلبها بين التقليد من جهة والتجديد من جهة أخرى، ومحاولة استعادة التجربة النبوية في واقعنا المعاصر، من خلال بسط هذه التجربة وتسليط الضوء عليها من جانب التاريخ والوقائع الذي لامست فيه هذه التجربة واقع الأمة العربية والاسلامية وما لعبته الدولة الاسلامية من دور كبير في تحقيق رسالة السماء المثالية على أرض الواقع المتغير.

لاشك إن الفكر السياسي عموماً، والفكر السياسي الإسلامي خصوصاً، لم يهتم بقضية كاهتمامه بقضية الدولة، من حيث تاريخها واصلها ونشأتها وتكوينها وفلسفتها وعلة وجودها ووظائفها وصفات رئيسها وحكامها وغيرها من المسائل.

وقد اهتم المفكرون والفلاسفة والفقهاء بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً، لما للدولة من مكانة ودور كبير في حياة الإنسان والمجتمعات. وقد اتفق اغلب الفلاسفة والمفكرين على إن الإنسان مدني بالطبع، وانه كائن اجتماعي، والمتتبع لتاريخ الفلسفة والفكر قديماً وحديثاً يرى إن الفلاسفة والمفكرين في كافة العلوم والفنون يؤكدون على أهمية الاجتماع البشري، ودور الدولة الكبير في لم شمل الأفراد وتحقيق سعادتهم وتكاملهم وحمايتهم وتأمين اجتماعهم هذا.

ومثلما اجمع الفلاسفة والمفكرين على اجتماعية الإنسان ومدنيته، كذلك اجمعوا على أهمية وجود الدولة في حياة الإنسان، لان الدولة هي المؤسسة الاجتماعية الكبرى التي يستطيع في ظلها الفرد أن يحقق وجوده ويصنع تاريخه ومصيره.

والعلاقات المنظمة ضرورة أساسية من ضرورات الحياة الإنسانية على جميع مستوياتها. ويتجلى في هذا التنظيم معنى الحياة الاجتماعية، ولذلك كان وجود الدولة امراً ضرورياً لحياة الإنسان وديمومتها، فانه لا يوجد مجتمع بشري من دون دولة أو نظام أو جماعة ينتظم فيها، حتى ولو كان هذا النظام خارج عن السلطة أو القانون أو الفطرة، فالقراصنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون أن يعيشوا بدونه.

وهذا يعني إن حاجة الإنسان إلى الدولة ناتج من حاجته إلى النظام والقانون والتشريع. والدولة هي المؤسسة الاجتماعية الكبيرة التي يتحقق في ظلها كل ذلك.

ونعرف إن فلسفة قيام الدولة ووظيفتها هو من اجل القيام بتطبيق شريعة الله تعالى وإقامة حدوده، وحماية الناس بعضهم من بعض، وتعريفهم على ما ينفعهم وما يضرهم، وما فيه سعادتهم وصلاحهم.

والذي نود أن نعرضه في هذا البحث هو بيان متى بدأت ظاهرة الدولة وما علة ظهورها ووجودها ومعرفة فلسفتها وحقيقتها في فكر السيد محمد باقر الصدر.

والدولة في فكر السيد الصدر تعد ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان، وقد نشأت هذه الظاهرة على يد الأنبياء ورسالات السماء، واتخذت صيغتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل، يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية وتطوير نموها في مسارها الصحيح.

وإن وجود الدولة عند السيد الصدر تم على يد الأنبياء عليهم السلام، وفلسفة قيامها ونشؤها كان لهدف تحقيق التوازن والاستقرار الفردي والاجتماعي، ولتأمين حاجات الناس المادية والمعنوية، والوصول بالبشرية إلى تحقيق الكمال وإقامة شريعة السماء على الأرض.

وقد أعتمدنا في البحث على مصادر جمة في الفكر السياسي عموماً وفكر السيد الصدر تحديداً، وقد جاء البحث ليتناول المطالب الآتية:

- ❖ المطلب الأول: فلسفة قيام الدولة ونشوئها.
- ❖ المطلب الثاني: نظريات نشوء الدولة وموقف الصدر منها.
- ❖ المطلب الثالث: العقيدة أساس الدولة الإسلامية.
- ❖ المطلب الرابع: وظيفة الدولة تجاه الفرد والمجتمع.
- ❖ المطلب الخامس: الدولة وأثرها في ملء منطقة الفراغ.
- ❖ المطلب السادس: الأمة وأثرها في بناء الدولة.

وقد ختم البحث بنتائج مهمة توصلنا لها كان أبرزها:

١) قدم نشوء وتكوين الدولة، ورؤية السيد الصدر على أنها ظهرت مع وجود الانبياء عليهم السلام.

٢) حاجة الناس الى الدولة والنظام والقانون أمر مهم لا يمكن الاستغناء عنه مهما كانت طبيعة تكوين الافراد والمجتمعات.

٣) حين تتعقد حاجات الانسان في مجتمعه يحتاج لبناء منظومة من القوانين والمؤسسات تحميه من نفسه ومن الآخرين وتضبط وجودهم وحياتهم.

٤) حاجة الناس الى شريعة سماوية تنظم لهم شؤون حياتهم الشخصية والاجتماعية وغياب ذلك يعني ضياع الانسان واستغلاله من قبل الآخرين.

٥) العقيدة والدين مطلب أساسي في ديمومة وبقاء وجود الناس، وتحقيق توازنهم الروحي والمادي معاً، والدين هو من يحقق ذلك التوازن بين الناس ويحفظ لهم حقوقه الفردية والاجتماعية وتنظيم مصالح الناس دون تضارب فيما بينهم.

الكلمات المفتاحية: فلسفة الدولة، الموقف النقدي، الفكر السياسي.

Abstract

Many studies، research, conferences, and university dissertations have been presented on the subject of the state according to Muhammad Baqir al-Sadr, but we rarely find the critical aspect present in these writings, and researchers are content with a descriptive and historical presentation of the subject, and what we would like to present in this research is an explanation of when the phenomenon of the state began and what is the reason for its appearance and existence. And knowing its philosophy and truth in the thought of Muhammad Baqir al-Sadr.

The state, in Al-Sadr's thought, is considered an authentic social phenomenon in human life. This phenomenon arose at the hands of the prophets and messages from heaven, and it took its proper form and exercised its proper role in leading and directing human society through what the prophets achieved in this field of social organization based on the basis of truth and justice. It aims to preserve the unity of humanity and develop its growth on the right path.

In the research, we relied on many sources in political thought in general and the thought of Sayyed al-Sadr in particular The research came to address the following demands:

1) The philosophy of the state in political thought.
2) Theories of the emergence of the state and Al-Sadr's position on them.
3) The impact of ideology (belief) on the entity of the state.
4) The state's function towards the individual and society.
5) The nation and the state in Al-Sadr's thought .
6) Critical opinions on Al-Sadr's philosophy of the state.

The research concluded with the most important findings and observations of the research, provided that they make a serious contribution In reading and analyzing Al-Sadr's thought on the subject of the state, he shows his important role in Islamic political thought Contemporary.

Keywords: philosophy of state, critical position, political thought.

المقدمة

قُدمت الكثير من الدراسات والبحوث والمؤتمرات والأطاريح الجامعية في موضوع الدولة عند محمد باقر الصدر، ولكن قلّما نجد الجانب النقدي حاضراً في هذه الكتابات، واكتفاء الباحثين بالعرض الوصفي والتاريخي للموضوع، وهذا ما أسترعى إنتباهنا في هذا البحث، من أجل تقديم قراءة نقدية تتوخى الدقة والحقيقة والمنهجية في قراءة الخطاب الفكري والسياسي الصدري، وكسر حاجز القراءات التبجيلية الوصفية التكرارية، التي أشار لها مجموعة من الباحثين والتي أطلعنا على البعض منها في دراستنا هذه، إذ سيسلط البحث الضوء على فلسفة الدولة في فكر محمد باقر الصدر والموقف النقدي منها.

فمن خلال طروحاته الفكرية في الفلسفة والسياسة والاجتماع والاقتصاد، قدم الصدر نظرية متكاملة في الدولة وفلسفتها وتكوينها، فيما قدم من رؤى وأفكار فلسفية وفقهية ودينية وسياسية واقتصادية، اتسمت أغلبها بين التراث من جهة والتجديد من جهة أخرى، ومحاولة استعادة التجربة النبوية في واقعنا المعاصر، من خلال بسط هذه التجربة وتسليط الضوء عليها من جانب التاريخ والوقائع الذي لامست فيها هذه التجربة واقع الأمة العربية والاسلامية وما لعبته دولة النبي الأكرمﷺ من دور كبير في تحقيق رسالة السماء المثالية على أرض الواقع المتغير.

لاشك إن الفكر السياسي عموماً، والفكر السياسي الإسلامي خصوصاً، لم يهتم بقضية كاهتمامه بقضية الدولة، من حيث تاريخها واصلها ونشأتها وتكوينها وفلسفتها وعلة وجودها ووظائفها وصفات رئيسها وحكامها وغيرها من المسائل. وقد اهتم المفكرون والفلاسفة والفقهاء بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً، لما لموضوعة الدولة من مكانة ودور كبير في حياة الإنسان والمجتمعات. وقد اتفق اغلب الفلاسفة والمفكرين على إن الإنسان مدني بالطبع، وانه كائن اجتماعي، والمتتبع لتاريخ الفلسفة والفكر قديماً وحديثاً يرى إن الفلاسفة والمفكرين في كافة العلوم والفنون يؤكدون على أهمية الاجتماع البشري، ودور الدولة الكبير في لم شمل الأفراد وتحقيق سعادتهم وتكاملهم وحمايتهم وتأمين اجتماعهم هذا.

ومثلما اجمع الفلاسفة والمفكرين على اجتماعية الإنسان ومدنيته، كذلك اجمعوا على أهمية وجود الدولة في حياة الإنسان، لان الدولة هي المؤسسة الاجتماعية الكبرى التي يستطيع في ظلها الفرد أن يحقق وجوده ويصنع تاريخه ومصيره. وهذا يعني إن حاجة الإنسان إلى الدولة ناتج من حاجته إلى النظام والقانون والتشريع. والدولة هي المؤسسة الاجتماعية الكبيرة التي يتحقق في ظلها كل ذلك.

ونعرف إن فلسفة قيام الدولة ووظيفتها هو من اجل القيام بتطبيق شريعة الله تعالى وإقامة حدوده، وحماية الناس بعضهم من بعض، وتعريفهم على ما ينفعهم وما يضرهم، وما فيه سعادتهم وصلاحهم.

والذي نود أن نعرضه في هذا البحث هو بيان متى بدأت ظاهرة الدولة وما علة ظهورها ووجودها ومعرفة فلسفتها وحقيقتها في فكر السيد محمد باقر الصدر.

والدولة في فكر السيد الصدر تعد ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان، وقد نشأت هذه الظاهرة على يد الأنبياء ورسالات السماء، واتخذت صيغتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل، يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية وتطوير نموها في مسارها الصحيح.

وقد أعتمدنا في البحث على مصادر جمة في الفكر السياسي عموماً وفكر السيد الصدر تحديداً، وقد جاء البحث ليتناول المطالب الآتية:

- المطلب الأول: فلسفة الدولة في الفكر السياسي.
- المطلب الثاني: نظريات نشوء الدولة وموقف الصدر منها.
- المطلب الثالث: أثر الأيديولوجيا (العقيدة) في كينونة الدولة.
- المطلب الرابع: وظيفة الدولة تجاه الفرد والمجتمع.
- المطلب الخامس: الأمة والدولة في فكر الصدر.
- المطلب السادس: آراء نقدية في فلسفة الدولة عند الصدر.

«المطلب الأول»

فلسفة الدولة في الفكر السياسي

لاشك إن الفكر السياسي عموماً، والفكر الفلسفي السياسي الإسلامي خصوصاً، لم يهتم بقضية كاهتمامه بقضية الدولة، من حيث تاريخها واصلها ونشأتها وتكوينها وفلسفتها وعلة وجودها ووظائفها وصفات رئيسها وحكامها وغيرها من المسائل.

وقد اهتم المفكرون والفلاسفة والفقهاء بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً، لما للدولة من مكانة ودور كبير في حياة الإنسان، لان الدولة كما قال أرسطو: **(هي الحارسة والساهرة على تحقيق راحة وسلامة وأمن الفرد)**[1]. والدولة هي الحاضنة والراعية للإفراد، ودورها كدور الأم والأب في الحفاظ على امن وراحة وسلامة الأبناء.

اتفق اغلب الفلاسفة والمفكرين على إن الإنسان مدني بالطبع، وانه كائن اجتماعي[2]. كما بين ذلك أيضا القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[3].

والمتتبع لتاريخ الفلسفة والفكر قديماً وحديثاً يرى إن الفلاسفة والمفكرين في كافة العلوم والفنون يؤكدون على أهمية الاجتماع البشري، ودور الدولة الكبير في لم شمل الأفراد وتحقيق سعادتهم وتكاملهم وحمايتهم وتأمين اجتماعهم هذا. والإنسان كما يقول الفارابي: **(من الأنواع التي لا يمكن أن يتم له الضروري من الأمور ولا ينال الأفضل من الأحوال إلا بالاجتماع)**[4].

---

(١) أرسطو. السياسات. ترجمة وتعليق الأب اوغسطينس بربارة البولسي. بيروت. ١٩٥٧. ب٧. ص ٣٥٥.

(٢) ينظر: الفارابي. آراء أهل المدينة الفاضلة. ص ٩٥ وابن رشد تلخيص السياسة لأفلاطون. ترجمة د. حسن مجيد العبيدي وفاطمة الذهبي. دار الطليعة. ص ٦٨ وابن خلدون. المقدمة. ط١. دار القلم. بيروت- لبنان. ١٩٧٨. ص ٤١-٤٢.

(٣) سورة البقرة/ الآية ٣٥.

(٤) الفارابي. السياسات المدنية. ضمن رسائل الفارابي. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. ١٣٤٦هـ- ص ٣٩.

وفلسفة هذا الاجتماع في رأي الفارابي والكثير من الفلاسفة هو تحقيق متطلبات وحاجات الإنسان، لأنه لا يستطيع أن يحصلّها ويؤديها بمفرده، ولذلك فهو محتاج بالضرورة إلى الاجتماع لتحقيق تكامله فـ(**كل من الناس مفطور على انه محتاج في قوامه، وفي أن يبلغ كمالاته، إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه، وكل واحد من كل واحد بهذا الحال. فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال الذي جعلت له الفطرة الطبيعية إلا بالاجتماع، جماعة كثيرة متعاونة**)[1].

ومثلما اجمع الفلاسفة والمفكرين على اجتماعية الإنسان ومدنيته، كذلك اجمعوا على أهمية وجود الدولة في حياة الإنسان، لان الدولة هي المؤسسة الاجتماعية الكبرى التي يستطيع في ظلها الفرد أن يحقق وجوده ويصنع تاريخه ومصيره. وهذا واضح من خلال كلام أرسطو الذي يقول: (**كل دولة هي بالبديهة اجتماع، وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما، ما دام الناس أيا كانوا لا يعملون ابداً شيئا إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم انه خير، فبيّن إذن إن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما**)[2].

كما إن جون لوك كغيره من الفلاسفة يرى إن الغرض من الاجتماع السياسي ومن نشوء الدولة هو المحافظة على أملاك الناس وتأمين احتياجاتهم، وحاجتهم الضرورية إلى وجود تشريع وقانون ينظم لهم حياتهم ويفصل بينهم في خصوماتهم وخلافاتهم الاجتماعية، وأن يشعر الناس في ظل الدولة بالحرية والأمان والسلام، لأنها راعية العدل والخير والقانون[3].

فوجود الدولة يعني وجود القانون والنظام، وكما يقول روبرت م. ماكيفر، (**حيث لا يكون نظام ولا قانون، يضلّ الناس السبيل، فلا يعرفون كيف يتوجهون ولا يعرفون ما يفعلون**)[4].

---

(١) الفارابي. آراء أهل المدينة الفاضلة. ص ٩٥.

(٢) أرسطو. كتاب السياسة. نقله للعربية احمد لطفي السيد. ك١.ب١. مطبعة دار الكتب المصرية. ١٩٤٧.ص ٩١.

(٣) ينظر: جون لوك. في الحكم المدني. تر. د. ماجد فخري. اللجنة الدولية لترجمة الروائع. بيروت. ١٩٥٩. ص ٢١٢ وما بعدها.

(٤) روبرت م. ماكيفر. تكوين الدولة. تر. د. حسن صعب. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٦٦. ص ٨٣.

والعلاقات المنظمة ضرورة أساسية من ضرورات الحياة الإنسانية على جميع مستوياتها. ويتجلى في هذا التنظيم معنى الحياة الاجتماعية، ولذلك كان وجود الدولة امراً ضرورياً لحياة الإنسان وديمومتها، فانه لا يوجد مجتمع بشري من دون دولة أو نظام أو جماعة ينتظم فيها، حتى ولو كان هذا النظام خارج عن السلطة أو القانون أو الفطرة، فالقراصنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون أن يعيشوا بدونه.

وهذا يعني إن حاجة الإنسان إلى الدولة ناتج من حاجته إلى النظام والقانون والتشريع. والدولة هي المؤسسة الاجتماعية الكبرى التي يتحقق في ظلها كل ذلك.

ومن خلال وجود الدولة يتم تحقيق كل الأهداف والغايات السامية، وإشاعة العدل والخير والأمان والسلام والتسامح بين الناس. فالحكم ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة تكون ذات قيمة ما دامت غايته نبيلة[1]. والدليل على ذلك ما قاله الإمام علي عليه السلام في خطبة خطبها في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله بعد بيعة الناس له: (**اللهم انك تعلم انه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلوم من عبادك، وتقام المعطلة من حدودك**)[2].

ونجد أن موضوع الدولة هو الموضوع الاساس الذي سيطر على العالمين العربي والاسلامي في القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى ونهاية الحكم العثماني، فهو عصر بزوغ الدول القومية والوطنية العربية، وكما يرى أحد الباحثين بقوله: (**لم يحظ محور فكري بصدارة الاهتمام في الشرق الأوسط، خلال القرن العشرين، مثلما حظيت به فكرة الدولة. فمعظم الفكر التي نوقشت كانت بطريقة أو بأخرى، وثيقة الصلة بالصيغة المثلى للدولة؛ كما استقصيت وسبرت تقريباً كل الاتجاهات التي من الممكن لمناظرة كهذه اتباعها، وكان كامل امتداد النظريات السياسية المتعلقة بالدولة واسعاً جداً، بحيث أتاح المجال أمام أي أيديولوجيا، مهما كانت نائية عن المجتمع الذي اقترحت فيه، ومهما كانت واهنة العلاقة بمحيطها الثقافي، أن تجد لها ارتباطاً ما، أو تسعى لنيل الحظوة كأيديولوجية هذه المجموعة السياسية في المنطقة أو تلك.**

---

(١) ينظر: روح الله الخميني. الحكومة الإسلامية. ط٣. مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني. طهران. ٢٠٠٣م. ص ٧٦.

(٢) الإمام علي. نهج البلاغة. الخطبة رقم ١٣١. ص ٢١٧.

صحيح أن معظم الدول الأخرى في العالم شهدت إلى حد ما، مدى مماثلاً في اتساعه لنظريات الدولة. إلا أن ثمة صفة مميزة للشرق الأوسط تكمن في صعوبة قبول المفهوم التقليدي للدولة القومية الواحدة، التي أنشئت، بحلول أواخر الخمسينات من هذا القرن في معظم دول العالم. ولا يزال تردد المناظرات والمناقشات في معالجة مفهوم الدول القومية بصيغتها الراهنة دلالة رئيسية على مرونة التصورات ذات الاختلافات الجذرية، ودعواها في حق تنظيم مجتمعات في الشرق الأوسط وفقاً لمخططات وبرامج بديلة.)[1].

ونرى أيضاً بأن الموضوع الاساس والمحوري في فكر الصدر هو موضوع الدولة، الذي نجده يتصدر أغلب كتاباته ومؤلفاته، وهذا ما نود بيانه في بحثنا هذا.

والذي نود أن نطرحه في هذا المقام هو متى بدأت ظاهرة الدولة وما علة ظهورها في فكر محمد باقر الصدر.

يرى الصدر انه بعد أن طغت نزعة الإنسان الذاتية وتحكمت به أهوائه وغرائزه وشهواته، وعندما استغل الإنسان أخيه الإنسان وعاث في الأرض فساداً، واندفع بشكل غير طبيعي لتحقيق مصالحه ومنافعه الذاتية الشخصية، على حساب المصلحة الاجتماعية العامة. فعندها أرسل الله تعالى رسله بالحق لهداية البشر وإنقاذهم مما هم فيه ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ**﴾[2].

فقد كان الناس أول ما كانوا امة واحدة، في مرحلة تسودها الفطرة وتعيش حياة هادئة، ويشتركون في هموم محددة وحاجات بسيطة. ثم نمت من خلال الممارسة الاجتماعية للحياة المواهب والقابليات، وبرزت الإمكانات المتفاوتة واتسعت آفاق النظر وتنوعت التطلعات وتعقدت الحاجات، فنشا الاختلاف وبدأ التناقض والصراع بين القوي والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى موازين تحدد الحق وتجسد العدل وتضمن استمرار وحدة الناس في إطار سليم، وفي هذه المرحلة بالذات ظهرت فكرة الدولة في حياة الإنسان[3].

---

(١) شبلي الملاط. تجديد الفقه الإسلامي. محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم. تر: غسان غصن. ط١. دار النهار. بيروت – لبنان. ١٩٩٨. ص ٣١.

(٢) سورة البقرة/ الآية ٢١٣.

(٣) الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٢٤.

فالدولة ضرورة من ضرورات الاجتماع الإنساني، وضرورة من ضرورات الوجود الإنساني على سطح الأرض، حيث كانت حاجة الإنسان في اجتماعه إلى نظام وسلطة تحفظ له بقاءه وديمومته وحريته[1].

والدولة في نظر الصدر تُعد (**ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان، وقد نشأت هذه الظاهرة على يد الأنبياء ورسالات السماء، واتخذت صيغتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل، يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية وتطوير نموها في مسارها الصحيح**)[2].

وفي نظر الصدر إن الله تعالى هو الذي وضع أسس وقواعد الدولة الأولى كما جاء ذلك في الآية (٢١٣) من سورة البقرة: ﴿**كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾، واستمر الأنبياء والرسل عليهم السلام في مواصلة دورهم العظيم في بناء الدولة الصالحة. وقد تولى عدد كبير منهم، من وجهة نظر الصدر، الإشراف المباشر على الدولة، أمثال أنبياء الله داود وسليمان عليهما السلام، وقضى موسى عليه السلام حياته في سبيل الحصول على قيادة الدولة لإزالة حكم فرعون الدكتاتور، الذي عاث في الأرض فساداً. واستطاع خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله أن يتوج جهود سلفه الطاهر بإقامة أنظف واطهر واعرق دولة في التاريخ، شكلت بحق منعطفاً عظيما في تاريخ الإنسان وجسدت مبادئ الدولة الصالحة تجسيداً كاملاً لا مثيل له[3].

(١) ينظر: نزار عيداني. الدولة الإسلامية من التوحيد إلى المدنية. ط١. المركز العالمي للدراسات الإسلامية. إيران. ص ١٤-١٥.

(٢) الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٢٣-٢٤.

(٣) المصدر نفسه. ص ٢٥.

«المطلب الثاني»

نظريات نشوء الدولة وموقف الصدر منها

طُرحت العديد من النظريات والأفكار حول نشوء ظاهرة الدولة، سياسياً وفلسفياً واجتماعياً، والأسباب التي كانت وراء قيامها، وهل يعد وجود الدولة امراً ضرورياً في حياة الإنسان أم أمراً ثانويا؟ نستعرض هنا أبرز النظريات التي فسرّت أصل نشوء الدولة، وبعدها نقوم ببيان موقف الصدر من هذه النظريات. قبل أن نعرض لهذه النظريات لابد من بيان أمر مهم، وهو إن المفكرين والكتّاب والدارسين اختلفوا فيما يتعلق بضرورة وجوده السلطة والدولة إلى مدرستين:[1]

أ) المدرسة الأولى: تعتقد هذه المدرسة إن الإنسان ولد حراً، وعلى ذلك يجب أن يبقى حراً. وان وجود الدولة مما يؤثر على حياة الفرد وحريته، وبالتالي فانه يجب أن لا يخضع لأي سلطة.

ب)المدرسة الثانية: تذهب إلى ضرورة وجود الدولة في حياة الإنسان، لان وجودها يعني وجود النظام والقانون، وان المجتمع الإنساني لا يمكنه العيش والأخذ بأسباب الرقي والتقدم من دون وجود نظام.

وأصحاب هذه المدرسة وان اتفقوا على ضرورة وأهمية وجود الدولة والنظام في حياة الإنسان، إلا أنهم اختلفوا في أصل نشوء الدولة. وفيما يأتي نعرض لأهم النظريات التي تفسر أصل نشأة الدولة ومنها:

١) نظرية التفويض الإلهي:

وترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية، وهي إن الدولة من صنع الله تعالى، وانه يختار الحاكم مباشرة، وهو الذي ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة وهو الذي ينتزعها منهم. وتعرف هذه الدولة باسم (الدولة الثيوقراطية) **Theocratic**.[2].

---

(١) نزار الطبقجلي. الوجيز في الفكر السياسي. ج١. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٣٨٩هـ-١٩٦٩. ص٦-٧.

(٢) ينظر: نزار الطبقجلي. المصدر نفسه. ص ٨. و د. فوزي أبو دياب. المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية. دار النهضة العربية. بيروت. ١٩٧١. ص ٩٨-٣٩.

وقد اخذ بهذه النظرية اغلب الجماعات الدينية، وسمى البعض منهم نفسه بـ(خليفة الله) و(صفوة الرب) واعتبروا أنفسهم مختارين من الله، واعتبروا سلطاتهم مستمدة منه تعالى لا من الشعب. وتعرضت هذه النظرية للنقد من قبل الكثيرين وأخذت تتداعى تدريجياً، لانبثاق الديمقراطية في العصر الحديث- كما يرى ماكيفر- واتجاه الفكر نحو البحث عن مصادر أخرى للدولة بعيدة عن هذه النظرية[1].

٢) نظرية العقد الاجتماعي:

وترى هذه النظرية إن أصل نشوء الدولة يرجع إلى التفاهم والاتفاق الحاصل بين الأفراد والحكّام، ومفادها أن يتنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي. فالفرد اتفق بمحض إرادته مع الآخرين عن التنازل عن بعض حقوقه وإرادته، في سبيل الحصول على المنافع الاجتماعية والأمنية من قبل الذين يحققون له ذلك. ومن أنصار هذه النظرية، توماس هوبز الذي استعملها ليؤكد بها الحكم المطلق. وجون لوك الذي استعان بها في تفسير الحكم الدستوري. واستخدمها جان جاك روسو في بيان السيادة الشعبية. وقد تعرضت هذه النظرية للنقد والرد من قبل الدارسين، ويقول عنها ماكيفر إن **(نظرية العقد الاجتماعي هي على أية حال نظرية سطحية، وتفسير للعلاقة بين الإنسان والحكومة تفسير متهالك، وقد وقع في خطأ هذا التفسير جميع الذين استهوتهم النظرية)**[2].

٣) نظرية القوة:

ترى هذه النظرية إن الدولة نشأت نتيجة خضوع الضعيف للقوي، ومفادها انه في العصور الأولى لتطور البشرية تسلط أصحاب القوة على الضعفاء واستعبدوهم لما يملكون من قوة وسطوة، ونتيجة ذلك تم إنشاء الدولة، فكان السادة الأقوياء للحكم، والضعفاء الفقراء، للعبودية والطاعة والظلم. ومن ابرز الذين ذهبوا إلى هذا النظرية الفيلسوف الألماني فردريك نيتشة، الذي كان ممجدا للقوة ودور الإنسان الأعلى في القضاء على الضعفاء من الناس، وان تؤسس الدولة على القوة. لان القوة لغة السادة، والضعف لغة العبيد. كما إن كارل ماركس فسرّ نشوء الدولة على أساس إن الطبقة الغالبة والمُستغِلة هي التي اخترعت وجود الدولة، وذلك من اجل الحفاظ على مصالحها وثرواتها والسيطرة على المُستغلَين

(١) ماكيفر.. تكوين الدولة. ص ٣٠.

(٢) ماكيفر. المصدر نفسه. ص ٣٥.

المُستضعفين. وقد حدث هذا بالفعل في مختلف ادوار التاريخ، فكانت أكثر الحكومات في قبضة فئات وطبقات مهيمنة، وكان الرق ظاهرة شائعة في اغلب الحضارات[١].

وقد أدرك الكثير من الفلاسفة والمفكرين السياسيين على إن الحكومة لا يمكن أن تكون وليدة القوة وحدها، فطرحوا تفسيرات أخرى لنشوء الدولة، وقد ذهب روسو إلى القول بان القوة لا تخلق الحق، وانه يستحيل على الأقوى أن يظل على درجة من القوة تخوله أن يبقى سيداً ما لم يستطيع أن يجعل من قوته حقاً[٢].

كما إن الفيلسوف الفرنسي جان بودان يرى بان القوة لا يمكن أن تؤدي إلى قيام دولة، ولكنها تؤدي إلى قيام عصابة ومجموعة من اللصوص[٣].

٤) نظرية العائلة:

ويرى أصحاب هذه النظرية أن العائلة هي مرتكز الحكومة في ابسط المجتمعات. وكانت العائلة الجماعة البدائية الأولى في أقدم العصور البشرية، وان اجتماع العوائل والأسر مع بعضها أدى إلى نشوء الدولة، فالعائلة تعد نواة الدولة. ووجدنا ذلك قدياً عند أرسطو[٤].

ويرى ماكيفر إن الضرورات التي تخلق العائلة هي نفسها التي تخلق التنظيم الاجتماعي والدولة. والتنظيم العائلي مصغر للتنظيم الحكومي وهذا ما يجعل الدولة جهازاً إداريا ومؤسسة اجتماعية متطورة، كانت نواتها الأولى العائلة ومنها انبثق هذا التكوين[٥].

وهذا أيضا ما صرح به جان بودان في كتابه (الجمهورية) الذي عرّف الدولة بأنها حكومة مجموعة من الأسر، وبان هناك الكثير من الشبه بين نظام الأسرة ونظام الدولة[٦].

وبعد أن استعرضنا بصورة موجزة ابرز النظريات التي أوضحت علة نشوء الدولة، لابد من بيان موقف الصدر من هذه النظريات وبأيها يؤمن في نشأة الدولة وتكوينها؟

---

(١) ينظر: الطبقجلي. الوجيز في الفكر السياسي. ج١. ص ٩.

(٢) ماكيفر.. تكوين الدولة. ص ٣٣.

(٣) جورج هـ سباين.تطور الفكر السياسى. ص ٥٥٤-٥٥٥.

(٤) ينظر: أرسطو. السياسة. ص ٩٢ وما بعدها.

(٥) ماكيفر.تكوين الدولة. ص ٤٢.

(٦) جورج هـ سباين. تطور الفكر السياسى. ص ٥٥٣.

يرى الصدر إن الفترة التي ظهرت فيها فكرة الدولة بالتحديد هي يوم نشأ التشتت والاختلاف بين البشرية على سطح الأرض، وبدأ التناقض بين القوي والضعيف واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وسوء استثمار واستغلال الإنسان للطبيعة. فأصبحت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى موازين تحدد الحق وتجسد العدل، وعند ذلك نشأت ظاهرة الدولة على يد الأنبياء عليهم السلام[1].

ويرفض الصدر النظريات المتقدمة حول نشأة الدولة، ولا يبين لنا علة رفضه لتلك النظريات، حيث يقول: (**فمن ناحية تكّون الدولة ونشؤها تاريخياً نرفض إسلامياً نظرية القوة والتغلب، ونظرية التفويض الإلهي للجبّارين، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية تطور الدولة عن العائلة، ونؤمن بان الدولة ظاهرة نبوية، وهي تصعيد للعمل النبوي، بدأت في مرحلة معينة من حياة البشرية**)[2].

فالصدر يرفض كل رأي يخالف الرؤية الإسلامية القرآنية لنشوء الدولة، كما يقدم مجموعة من الافتراضات التي يمكن أن تعلل لنا سبب نشأة الدولة وقيامها، ومنها:[3]

١) يمكن أن يفسر نشوء الدولة على أساس تعقيد الحياة المدنية، وعلى هذا الأساس نشأت الكثير من المجتمعات البشرية.

٢) يمكن أن يفسر نشوء الدولة على أساس العقيدة الدينية، فأنها أثرت تاثيراً كبيراً في تكوين الكثير من الدول والسلطات السياسية.

٣) يمكن أن يفسر نشوء الدولة في المجتمع الإنساني على أساس إشباع لنزعة أصيلة في النفس الإنسانية، التي تمتلك استعداداً كامناً للميل إلى السيطرة والتفوق على الآخرين.

وقد قدم الصدر آراؤه وطروحاته هذه في معرض نقده للنظرية الماركسية في نشوء الدولة، وكانت الماركسية قد تبنت نظرية القوة والتناقض الطبقي بين الأفراد. والصراع الحاصل بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة الضعيفة التي لا تملك شيئا. فتقوم الطبقة الأولى بإنشاء أداة سياسية لحماية مصالحها الاقتصادية والحفاظ على مركزها من الطبقة الثانية،

(١) ينظر: الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٢٥.

(٢) الصدر. المصدر نفسه.. ص ٣٩.

(٣) ينظر:الصدر. اقتصادنا. ج١. ص ٩٤-٩٥.

وهذه الأداة السياسية هي الدولة. ويرى الصدر إن التفسير الماركسي هذا لا يكتسب أي قيمة علمية، إلا إذا أفلست كل التفاسير، التي يمكن أن يبرر نشوء الدولة في المجتمع البشري، وما لم تدحض الافتراضات الثلاثة السابقة الذكر ويقدم الدليل من الواقع على زيفها[1].

(١) ينظر: المصدر نفسه.. ص ٩٣.

«المطلب الثالث»

أثر الأيديولوجيا (العقيدة) في كينونة الدولة

للأيدولوجيا (العقيدة)، أياً كانت دينية أو فكرية أو سياسية، الدور الكبير في تغيير وتحريك الإنسان والتاريخ والمجتمع، فهي المحرك الأساس للافراد والمجتمعات والأمم والدول. ولها دور أساس وجوهري في نفس وعقل ووجدان الإنسان أينما كان. وهي التي تحدد وترسم قوله وفعله وسلوكه تجاه الحياة، فلا يمكن أن يكون هنالك إنساناً ما على سطح الأرض من دون عقيدة مهما كانت هذه العقيدة، صالحة أو طالحة، خيرة أو شريرة، وربما تكون هناك أفكار شخصية ذات صبغة وهمية يتخذها الإنسان عقيدة له في حياته، وكثيراً ما نجد مثل ذلك بين الناس (**إن الأوهام الأثيرية في مملكة الروح لها اثر فعال في العالم القائم حين يؤمن رجل بصحتها وفائدتها فيعامل الفكرة على إنها الحقيقة**)[1].

وهذه العقائد والأوهام الخاطئة تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في تغيير حياة الإنسان، وتجعله وهو يفرز الأوهام تلو الأوهام وكأنه يعيش ويبصر الحقيقية بعينها. أما العقيدة الحقة فلها دور حيوي وايجابي وفعال في بناء الإنسان بناءاً سليماً، خالياً من أي عوائق ومطبات، في مسيرته الإنسانية والحضارية والتاريخية. واختلفت عقائد الناس إلى عقائد شتى لا حصر لها ولا عد، وأصبحت لكل امة عقيدة ولكل عقيدة امة تعتنقها وتؤيدها. ويرى الصدر إن الإنسان استطاع أن ينشئ الحضارات، ويعمر الكون ويغني الحياة ويجددها، بما أوتي من عقيدة، فالإنسان (**كائن ذو عقيدة يسير عليها في حياته الدنيا، ولم يحدث في الماضي، ولن يحدث في المستقبل أيضا أن يوجد مجتمع يمارس حياته بغير عقيدة تنظم هذه الحياة**)[2].

و تعد العقيدة أول عنصر من عناصر تربية الإنسان وبناء شخصيته، وتحدد طريقته في التفكير والسلوك. فهي حجر الزاوية في بناء الانسان، فـ(**عقيدة الإنسان هي النافذة التي يطل منها على العالم، وهي التي تحدد له أسلوب تعامله مع المحيط المادي والاجتماعي اللذين يكتنفانه...**

(١) والتر ليبمان. فلسفة الحياة العامة. تر. عثمان نوية. مكتبة النهضة المصرية. ١٩٦٠. ص ١٢٩.
(٢) والتر ليبمان. المصدر نفسه. ص ١٠٣.

وعلى هذا فان تاريخ أي مجتمع إنساني هو في الحقيقة تاريخ حركته في نطاق العقيدة الموجهة له، وهو في الوقت ذاته تاريخ العقيدة التي أملت على المجتمع صياغة حياته بهذا الأسلوب المعين، وذلك بمقدار تجارب المجتمع مع عقيدته وتفاعله معها)[1].

ومن أجل ذلك يرى الصدر إن عقيدة الدولة الإسلامية هو ما يميزها عن غيرها من الدول والأمم، من خلال أمرين هما:[2]

١) التركيب العقائدي للدولة الإسلامية.

٢) التركيب العقائدي والنفسي للفرد المسلم المعاصر.

١) التركيب العقائدي للدولة الإسلامية.

يعد التركيب العقائدي للدولة الإسلامية أمر مهم للغاية ويجب أن تكون العلاقة وثيقة جداً بين العقيدة وهدفها المنشود، وهذا التلازم ما بين الاثنين هو الذي يحقق نجاح المحتوى الفكري للعقيدة وواقعها الفعلي. أما العقيدة الفاقدة للهدف فلا قيمة لها في الحياة وأثمها اكبر من نفعها.

وقد وعى وأدرك الصدر هذه المسألة وأكد عليها في فكره وفلسفته في العديد من مؤلفاته وأقواله وخطبه. وتتميز العقيدة الإسلامية عن غيرها من العقائد بأنها توفق في طرحها بين الأمور، وتوازن في تعاملها بين الأشياء وتدعو الإنسان لان يعمل للدارين، الدنيا والآخرة، لا لدار واحدة.

ويرى الصدر انه من اجل أن تحقق الدولة الإسلامية أهدافها وطموحاتها لابد أن يترسخ في قلب ووجدان وعقل الإنسان حب الله تعالى وعقيدته، والعمل من اجل رضا الله تعالى، لان رضا الله هو المقياس الحقيقي للأعمال.فـ(**ليس بإمكان الإنسان المشدود إلى زخارف الدنيا، والمتعلق بأهداف الحياة الأرضية أن يتنازل عن هذه الطيبات الرخيصة ويخرج عن نطاق همومه اليومية الصغيرة إلى هموم البناء الكبيرة.**

(١) الصدر. رسالتنا. ص ١٠٤.

(٢) ينظر: الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٢٠٩-٢٤٤.

فلابد لكي تجند طاقات كل فرد للبناء الكبير من تركيب عقائدي له أخلاقية خاصة تربي الفرد على أن يكون سيداً للدنيا لا عبداً لها، ومالكاً للطيبات لا مملوكاً لها، ومتطلعاً إلى حياة أوسع وأغنى من حياة الأرض، ومؤمناً بأن التضحية بأي شيء على الأرض هي تحضير بالنسبة إلى تلك الحياة التي أعدها الله للمتقين من عباده)[1].

ومما يسجله الصدر في فكره السياسي هو مدى أهمية المدلولات السياسية في التركيب العقائدي للدولة الإسلامية، حيث تقوم هذه المدلولات السياسية، في تنمية كل الطاقات والإمكانات الصالحة لدى الإنسان وتوظيفها من اجله، لان الإنسان لا يقوم بشيء إلا ويعود نفعه أو ضرره له أو عليه.

ومن تلك المدلولات السياسية التي تفجر طاقات الإنسان وتجعله دائم العطاء والإبداع والإنتاج في نظر الصدر:[2]

١) استئصال الدولة الإسلامية لكل علاقات الاستغلال التي تسود المجتمعات، وتحرر الإنسان من استغلال وسيطرة أخيه الإنسان في كل مجالات الحياة.

٢) يعيش الحاكم في الدولة الإسلامية كأي مواطن اعتيادي في حياته الخاصة، وفي سلوكه مع الآخرين، وفي معيشته ومسكنه وعلاقاته المتعددة مع الآخرين. وليعلم كل حاكم (**بان الحكم ليس وسيلة للاستمتاع بملاذ الدنيا، ولا أداة للتميز عن الآخرين في مظاهر الحياة وزينتها، وإنما هو مسؤولية وخلافة ومشاركة للمستضعفين في همومهم**)[3].

٣) على مستوى تعامل الدولة الإسلامية على الساحة الدولية، فإنها لا تتعامل مع الشعوب والدول الأخرى على أساس الاستغلال وامتصاص ونهب ثروات الشعوب وإماتتها وتجويعها وتشريدها، بل ان تعامل الدولة الإسلامية يجب أن يكون على أساس الحق والعدل ونصرة المستضعفين على الأرض.

---

(١) الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٢١٤-٢١٥.

(٣٦) المصدر نفسه. ص ٢١٨-٢٢٣.

(٣) المصدر نفسه. ص ٢٢٢.

٢) التركيب العقائدي والنفسي للفرد المسلم المعاصر

أكد الصدر في فكره مراراً وتكراراً على دور المحتوى الداخلي للإنسان في مسيرته وفي بناء واقعه وتاريخه ومصيره ومستقبله. واستند على هذا التأكيد من خلال نصوص الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾[١] اذ يرى الصدر إن المحتوى الداخلي للانسان هو القاعدة الأساس لأي عملية بناء أو تغيير في المجتمع، والمقصود من التغيير ما بالأنفس، تغيير جماعي من قبل القوم والأمة لا من قبل فرد من الأفراد، فان تغيير الفرد الواحد – في نظر الصدر- لا يشكل الأساس لتغيير ما بالقوم ولا يؤثر تاثيراً كبيراً على مسيرة التغيير. وإنما تتم هذه العملية عن طريق تضافر الجهود وتعاون وتجمع الأفراد فيما بينهم[٢].

فالفرد على غرار الدولة له ما لها، ولها ما له، من آليات ومفاهيم ومبادئ وحركات وأنشطة. والعقيدة التي توجه الدولة توجه الفرد وتساهم في عملية بنائه أو هدمه مساهمة كبيرة، ولذلك فالفرد يعد ابن المجتمع والدولة، يسير وفق فلسفتها وقانونها ودستورها وقائدها. ولذلك كان لدول عديدة دور كبير في بناء الإنسان والمجتمعات، وكان لدول أخرى دور اكبر في هدم وإماتة الإنسان باسوء الطرق والأساليب والأفكار والعقائد الوحشية المدمرة.

(١) سورة الرعد/ الآية ١١

(٢) ينظر: الصدر. المدرسة القرآنية. ص ١٠٦.

«المطلب الرابع»

وظيفة الدولة تجاه الفرد والمجتمع

بينا فيما سبق، بأن علة وجود الدولة وفلسفتها هو تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع وخارجه. وان اجتماعية الإنسان ومدنيته جعلته بأمس الحاجة إلى وجود الدولة، وتقوم الدولة بدور كبير في ضمان سلامة وتكامل ونمو الفرد داخل المجتمع وسلامة المسيرة البشرية.

ولما كان الفرد عاجزاً بمفرده عن تلبية كافة احتياجاته والقيام بكل متطلباته وجب عليه حينئذ أن يقيم علاقات متنوعة ومتعددة مع الآخرين، وهذه العلاقات لا تنتظم ولا تتكامل إلا بوجود الدولة، وكما قال الفيلسوف ابن سينا: (**فقد علم ذوو العقول إن الناس لو كانوا جميعا ملوكاً لتفانوا عن أخرهم، ولو كانوا كلهم سوقة لهلكوا بأسرهم. كما إنهم لو استووا في الغنى لما مهن احد لأحد، ولا رفد حميم حميماً، ولو استووا في الفقر لماتوا ضراً وهلكوا بؤسا**)[1] فهذا التفاوت في الرتب وفي الرزق وان كان إلهياً، لكنه يحتاج إلى منظم ومدبر يضع كل شيء في موضعه ويعطي كل ذي حق حقه، وهذه من المسؤوليات المهمة للدولة.

وقد أكد الكثير من الفلاسفة والعلماء والفقهاء على إن وظيفة ومسؤولية الدولة تجاه الفرد والمجتمع تشمل تحقيق الكمال الإنساني[2]. و(**حراسة الدين وسياسة الدنيا**)[3]. و(**حمل كافة الناس على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية التي تحتاج إليها**)[4].

إن وظيفة الدولة، في الفكر السياسي الاسلامي، تجاه الفرد والمجتمع لا تتحقق إلا بوجود الحاكم العادل، الذي يشعر بثقل ومسؤولية الأمانة وعظم الخلافة.

---

(١) ابن سينا. تدابير المنازل أو السياسات الأهلية. تعليق الشيخ جعفر نقدي. مطبعة الفلاح. بغداد. ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م. ص ٥-٦.

(٢) ينظر: ابن سينا. المصدر نفسه. ص ٩-١٠. الفارابي. آراء أهل المدينة الفاضلة. ص ٩٥.

(٣) الماوردي. الأحكام السلطانية. ص ٥.

(٤) ابن خلدون. المقدمة. ص ١٩١.

ولهذا اشترط فيمن يتولى قيادة وحكم الأمة والدولة الإسلامية العديد من الشروط والأمور التي تجعله أهلا لهذه المسؤولية العظيمة[١].

ووظيفة الدولة عند الصدر هي تطبيق شريعة الله تعالى ونظامه الإسلامي ودستوره العظيم، الذي وازن ووفق بين متطلبات الفرد والمجتمع، وسعى إلى حل وعلاج المشكلة الاجتماعية القائمة بين الاثنين. وهذا ما لم نجده في الأنظمة الوضعية التي ضحت بالفرد على حساب المجتمع، كما هو الحال في النظام الماركسي، وضحت بالمجتمع على حساب الفرد كما هو الحال في النظام الرأسمالي[٢]. وذهب الأول للقول بـ(أصالة المجتمع)، بينما ذهب الثاني للقول بـ(أصالة الفرد). بينما عمل الاسلام على ايجاد الطريق الثالث الموازن بين الاثنين معاً ولا يغلّب أحداً على أحد.

ويرى الصدر إن الدولة الإسلامية تسعى لتطبيق عدة أهداف في الداخل وفي الخارج، ففي داخل الدولة تهدف إلى تحقيق أمور عدة منها:[٣]

١) تطبيق الإسلام في مختلف مجالات الحياة.

٢) تجسيد روح الإسلام، بإقامة مبادئ الضمان الاجتماعي والتوازن الاجتماعي والقضاء على الفوارق الطبقية، وتوفير حداً أدنى للعيش الكريم لكل مواطن، وإعادة توزيع الثروة بالأساليب المشروعة وبالطريقة التي تحقق هذه المبادئ الإسلامية للعدالة الاجتماعية.

٣) تثقيف المواطنين على الإسلام تثقيفياً واعياً، وبناء الشخصية الإسلامية العقائدية في كل مواطن.

---

(١) ينظر: الماوردي. الأحكام السلطانية. ص ٦. والماوردي. نصيحة الملوك. تحقيق محمد جاسم الحديثي. دار الشؤون الثقافية. بغداد. ١٩٨٦ ص ٣٥٣ وما بعدها. وابن خلدون. المقدمة. ص ١٩٣.والفارابي. آراء أهل المدينة الفاضلة. ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) ينظر: الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٣٩. وبحوث إسلامية. ص ٩٩. والمدرسة الإسلامية. ص ٩٥ وفلسفتنا ص ٤٣-٣٣.

(٣) الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٣٦.

أما في الخارج فتهدف الدولة الإسلامية إلى:[1]

١) حمل نور الإسلام ومشعل هذه الرسالة العظيمة إلى العالم كله.

٢) الوقوف إلى جانب الحق والعدل في القضايا الدولية، وتقديم المثل الأعلى للإسلام من خلال ذلك.

٣) مساعدة المستضعفين والمعذبين في الأرض ومقاومة الاستعمار والطغيان.

وتتمثل وظيفة الدولة الإسلامية تجاه الفرد بما يأتي من واجبات:[2]

١) تربية الإنسان على القاعدة الفكرية الإسلامية، وطبعه في اتجاهه وأحاسيسه بطابعها.

٢) مراقبة الإنسان من الخارج وإرجاعه إلى القاعدة الفكرية الإسلامية إذا انحرف عنها عملياً.

أما وظيفة ومسؤولية الدولة الإسلامية تجاه المجتمع، فتتمثل في تطبيق العناصر الثابتة من الاقتصاد الإسلامي، وملء العناصر المتحركة وفقا لظروف الواقع وعلى ضوء المؤشرات الإسلامية أو ما يسمى بمنطقة الفراغ.

وتتفرع عن هذين الخطيين مسؤوليات كبيرة على الدولة القيام بها تجاه المجتمع منها:[3]

١) مسؤولية الضمان الاجتماعي: بان توفر الدولة الإسلامية ضمان مستوى الكفاية من العيش الكريم لجميع أفراد المجتمع، بتوفير العمل لمن كان قادرا على العمل، وإعالة الأفراد العاجزين عن العمل أو الذين لم تتوفر لديهم فرص عمل.

٢) مسؤولية التوازن الاجتماعي، وذلك بان توفر الدولة:

أ) حد أدنى من اليسر والرفاه لكل أفراد المجتمع.

ب) التحديد من الإنفاق والمنع من تجاوز مستوى المعيشة بصورة حادة.

ج) منع احتكار الثروة وتكديس الأموال في أيدي طبقة خاصة، والسعي من اجل توفير إمكانات العمل وفرص الإنتاج للجميع.

---

(١) الصدر. المصدر نفسه. ص ٣٦-٣٧.

(٢) الصدر. المدرسة الإسلامية. ص ٩٧. وفلسفتنا. ص ٤٥.

(٦٦) ينظر: الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ١٤٥ وما بعدها. واقتصادنا ج٢. ص ٦٦١ وما بعدها. وبحوث إسلامية. ص ١٠٦ وما بعدها.

٣) مسؤولية رعاية القطاع العام: فلهذا القطاع الدور الكبير في تمويل وتامين حاجات الناس، ولابد لرئيس الدولة من رعاية هذا القطاع ورفده بالأساليب العلمية والتقنية الحديثة، من اجل تنمية وإصلاح ورفع مستوى القدرة الإنتاجية ويعود ذلك بالنفع على الجميع.

٤) مسؤولية الإشراف على حركة الإنتاج: وذلك من خلال تطبيق السياسة الإسلامية في مجال الإنتاج، وضمان إنتاج الحاجات الضرورية والعامة بدرجة توفر للجميع فرصة الحصول عليها والحيلولة دون الإسراف في الإنتاج.

٥) مسؤولية الحفاظ على القيم التبادلية: وذلك بالإيمان بان القيمة التبادلية الحقيقية مستمدة من المنفعة التي تحقق إشباع حاجات الإنسان المعقولة والمشروعة، وتقوم الدولة بالموازنة بين قيمة السلعة والأثمان الفعلية لها، ومقاومة كل انحراف للثمن السوقي عن تلك القيمة صعوداً أو هبوطاً بسبب القدرة المصطنعة التي يخلقها الاحتكار والمحتكرون.

«المطلب الخامس»

الأمة والدولة في فكر الصدر

أعطى الفكر الانسانى عموماً، والفكر الإسلامي خصوصاً، للأمة الدور الرئيس والكبير في صنع الحياة، وفي المشاركة في الأمور الاجتماعية والسياسية، كالمشاركة في إدارة الدولة، واختيار الحاكم وشكل الحكومة، ووضع الهيكلية والمرتكزات الأساسية للدولة، والمساهمة في وضع الدستور وغيرها من المسائل. والذي يرجع إلى نصوص الشريعة الإسلامية والفكر العربي الإسلامي يجد الكثير من الأدلة التي تؤكد على ذلك[١].

وقد طرح الصدر في مؤلفاته الكثير من الأفكار والآراء حول الأمة الإسلامية وتاريخها ومسيرتها ومستقبلها، وتنبه الدارسون إلى قيمة هذه الأفكار ودورها في الفكر الإسلامي المعاصر[٢].

وهناك أمور وعناصر عدة كانت وراء قيام ونشوء وتكوين الأمة الإسلامية، وتربيتها وإيصالها إلى مستوى عالٍ من الشعور بالمسؤولية والقدرة والكفاءة الفكرية والأخلاقية. واهم هذه العناصر التي ساهمت في بناء الأمة الإسلامية وميزتها عن الأمم الأخرى من وجهة نظر الصدر هي:[٣]

(١) ينظر: محمد باقر الحكيم. المجتمع الإنساني في القران الكريم. ص ٣٧٣. وينظر ايضاً: محمد طي. الفكر السياسي والدستوري عند الشهيد محمد باقر الصدر. ضمن كتاب الإمام الشهيد محمد باقر الصدر. سمو الذات وخلود العطاء. ط١. مركز الغدير. بيروت- لبنان. ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٢) ينظر: جعفر عبد الرزاق. دور الأمة في الدولة الإسلامية في فكر الإمام الشهيد الصدر. مجلة قضايا إسلامية معاصرة. العدد ١١-١٢. ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ص ٢٢٦-٢٤٧. وعبد الحليم الرهيمي. منهج توحيد الأمة الإسلامية عند الشهيد الصدر. مجلة قضايا إسلامية معاصرة. العدد السابق. ص٢٥٣-٢٦٦.

(٣) ينظر: الصدر. المدرسة القرآنية. ص ٥٣.

١) المرسل (المطلق)، المثل الأعلى الذي يعد الهدف الحقيقي للأمة الإسلامية في مسيرتها ووجودها الإنساني والحضاري، ويعد عاملاً غيبياً وأخلاقيا يمد الأمة بالطاقة والحيوية والإبداع.

٢) الرسول، الذي يعد الإنسان الداعي والقائد والموجه والهادي الساعي إلى تحقيق إنسانية مشتركة وأمة موحدة تمارس دورها الحقيقي والفعال في هذه الحياة، كونها خليفة وأمينة وشهيدة. ويعمل هذا الرسول على ربط الأمة بأهدافها ويساعدها على تحقيق نهضتها وكمالها.

٣) الرسالة، فهي العقيدة والشريعة والنظام الذي بعثه الله تعالى لسلامة المسيرة الإنسانية وتحقيق كمالها بواسطة الرسول الذي يعد حلقة الوصل ما بين الأمة وخالقها، ومن خلال تطبيق هذه الرسالة والتفاعل معها تصل الأمة إلى مرحلة العصمة والى درجة الكمال.

فهذه العناصر الثلاثة تعد مصدر قوة وتربية وأخلاق وفكر للإنسان خصوصاً وللأمة عموما، لان الأمة في منظور الصدر كالفرد تقوم بدورها ووظيفتها المناطة بها من خلافة وأمانة وعبودية وحرية. وللأمة كما للفرد نفس المقومات والمرتكزات والوظيفة والمكونات، فللأمة حياة وحركة وشخصية وموت كما للفرد سواء بسواء. قال تعالى: ﴿**لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾[١].

وللأمة الإسلامية في نظر الصدر الدور الكبير في التوجيه والإرشاد والهداية كونها امة وسطاً، تؤمن بالحلول الوسطية المتوازنة، منطلقاً من قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً**﴾[٢]، ولأجل ذلك فقد منحها الباري مكانة كبيرة ودوراً اكبر في ممارسة أعمالها وأداء واجباتها، من خلال العمل بمبدأ الشورى الذي خصها به، انطلاقا من قوله تعالى: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾[٣]،

(١) سورة يونس/ الآية ٤٩.

(٢) سورة البقرة/ الآية ١٤٣.

(٣) سورة الشورى/ الآية ٣٨.

والشورى أعظم مبدأ ونظام أعطاه الله تعالى للأمة في ممارسة دورها في الحكم والقيادة والإرشاد والتوجيه على كافة المجالات والأصعدة[1].

ولذلك فالأمة تمارس دورها من خلال هذا المبدأ، ولكن لا تمارسه بصورة مطلقة وإنما وفق ضوابط وحدود وقيود معينة، ويكون ذلك عند غياب النص الشرعي وعدم وجود نص ثابت يبين المراد والمطلوب. فلا شورى مع وجود الدليل الشرعي (الكتاب والسنة).

وعلى عاتق الأمة الإسلامية، ومن خلال مسؤوليتها عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بوصفها حاملة للأمانة الإلهية، تقع عليها مسؤوليات عدة منها:[2]

١) يعود إلى الأمة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية، بعد أن يتم ترشيحه من قبل المرجعية.

٢) ينبثق عن الأمة بالانتخاب المباشر مجلس أهل الحل والعقد الذي يقوم بالوظائفالتالية:

أ) إقرار أعضاء الحكومة التي يشكلها رئيس السلطة التنفيذية.

ب) تحديد احد البدائل من الاجتهادات المشروعة.

ج) ملء منطقة الفراغ بتشريع قوانين مناسبة.

د) الإشراف على سير تطبيق الدستور والقوانين ومراقبة السلطة التنفيذية ومناقشتها.

(١) ينظر: الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٢٠٣.. وكاظم القاضي زادة. الشورى في الحكومة الإسلامية. دراسة ضمن كتاب مدخل إلى الفكر السياسي في الإسلام. ص ١٩٩ وما بعدها.

(٢) الصدر. الإسلام يقود الحياة. ص ٣٣.

«المطلب السادس»

آراء نقدية في فلسفة الدولة عند الصدر

هناك الكثير من الكتابات والدراسات والبحوث والمؤتمرات والأطاريح الجامعية، التي أنجزت فيما يخص الفكر السياسي والقانوني والاجتماعي عند محمد باقر الصدر، مما لا يسع هذا البحث تناولها وذكرها بالتفصيل[1]، وقد أوردنا ذكر البعض منها في ثنايا البحث، ولكننا سنعرض لأبرز الدراسات النقدية المنتخبة التي قُدمت لنقد نظرية الدولة في فكر الصدر.

ونحن بأمس الحاجة لعرض الدراسات والكتابات الجادة عن فكر الصدر، وتجاوز القراءات السطحية والتكرارية والتبجيلية والحزبية التي غصت بها الدراسات الصدرية، قراءات تكرارية، وكما يقول عادل رؤوف: (وإذا كان لنا أن ننظر نظرة إجمالية إلى حصيلة القراءات التي حصلت (في الإطار العراقي) فسنجد أن الكثير من هذه القراءات، كانت إما انتقائية استقوائية بالتجربة، وإما سطحية، وإما قراءات (توافقية)، أي بمعنى قراءة الجانب الذي لا يزعج الجميع... وعودة إلى القراءات، فإن صنفاً آخر منها، كان قراءات تكرارية بكائية أوقعت العراقيين في موقع تهمة المغالاة في انجاز الصدر وأثرت بالتالي على عبقريته الحقيقية التي تحدثنا عنها في فاتحة هذا الكتاب.

فلقد أنزلنا هذه العبقرية الصدرية في أحيان كثيرة من برجها المعرفي الاستثنائي إلى حيث ما نحن فيه من وعي منخفض... وفي أحسن الحالات، فهمنا جزءاً من تجربته الفكرية ونقلناها بأمانة وافتخار، ولم تحاول أن نعمل على مقترحاته إلا نادراً، فيما نحن حولناه إلى امتداد استقوائي، وليس إلى امتداد فاعل ومع تعدد القراءات اللا إيجابية، وندرة القراءة الإيجابية ضاعت أيضاً القراءات اللانصوصية.

أي قراءة التجربة العملية بما اختزنته من سلوك صدري وإدارة صدرية للكثير من الأزمات والمنعطفات التي لا تركز قراءتها على النصوص، لأن الصدر الأول لم يجسدها

(١) ينظر: جاسم الشيخ زيني. الدولة في فكر محمد باقر الصدر. ط١. مؤسسة البديل للدراسات والنشر. بيروت – لبنان. ٢٠٠٩. مجموعة من الباحثين. مؤتمر فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر. دار العارف. بيروت – لبنان. ٢٠١٠.عبد الرزاق حسن الموسوي. مفهوم الدولة الاسلامية، دراسة مقارنة بين سيد قطب ومحمد باقر الصدر. ط١. دار القارىء. بيروت – لبنان. ٢٠٢٢.

نصوصاً.. إنما جسدها سلوكاً وإدارة)[1]. وهذا ما نود أن نعرض له في هذا البحث، وهو تسليط الضوء على الدراسات النقدية الجادة للفكر الصدري، فيما يخص موضوعة الدولة. من خلال نماذج منتخبة كانت لها أهمية نقدية في الفكر الصدري، وكان أبرز تلك الشخصيات هي:

١) فالح عبد الجبار(*)

يقدم فالح عبد الجبار دراسة مهمة وقيمة في كتابه (العمامة والأفندي) عن الخطاب السياسي الشيعي في القرن العشرين، أو ما يمكن تسميته بـ(الاسلام السياسي الشيعي)، وما شكله من أهمية سياسية واجتماعية واقتصادية وأيديولوجية مهمة بين الحركات الاسلامية المعاصرة، سواء في العراق أو في المنطقة العربية والاسلامية، وتعرض عبد الجبار لدور

(١) عادل رؤوف. محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين. ص٣٦٥- ٣٦٦.

(*) فالح عبد الجبار (١٩٤٦م – ٢٠١٨م)، مفكر وعالم اجتماع عراقي، عمل أستاذًا وباحثًا في علم الاجتماع في جامعة لندن، مدرسة السياسة وعلم الاجتماع في كلية بيركبيرك، والتي كان قد حصل منها على شهادة الدكتوراه. وقد عمل سابقا محاضرا في جامعة لندن الحضرية، ومنذ عام ١٩٩٤ قاد مجموعة بحث المنتدى الثقافي العراقي في كلية بيركبيك. عمل سابقًا مديراً للبحث والنشر في مركز الدراسات الاجتماعية للعالم العربي التي يوجد مقرها في نيقوسيا وبيروت (١٩٨٣-١٩٩٠). تخصص بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتناولت أعماله قضايا: الدين، ودور القانون، والصراع الديني، والمجتمع المدني. ومن اهم مؤلفاته بالعربية: الدولة والمجتمع المدني في العراق، الديمقراطية المستحيلة- حالة العراق، معالم العقلانية والخرافة في الفكر العربي، المادية والفكر الديني المعاصر، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي (أبحاث أولية)، فرضيات حول الاشتراكية، المقدمات الكلاسيكية لنظرية الاغتراب. وكتاب (The Shiite Movement in Iraq)، الحركة الشيعية في العراق، صدر عام ٢٠٠٣ عن دار الساقي في لندن، وبتقديم من الدكتور سامي زبيدة، الذي كان أطروحة دكتوراه نالها عبد الجبار من لندن، وبعدها تم ترجمة الكتاب الى اللغة العربية من قبل الاستاذ أمجد حسين، عن دار الجمل عام ٢٠١٠، بعنوان (العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني)،وله من الترجمات عن الانكليزية والالمانية: الاقتصاد السياسي للتخلف، موجز رأس المال، رأس المال، نتائج عملية الإنتاج المباشرة. وقد أكد عبد الجبار في طروحاته على بناء مجتمع عربي مدني يعتمد الحداثة منهجاً للتقدم والتمدن، ولا يمكن اقامة الدولة المدنية من دون تحقيق مكوناتها السياسية والاجتماعية والفكرية.

المرجعية والنجف في الشأن السياسي والاجتماعي، وما لعبته من دور في تاريخ العراق المعاصر، كما كان للمرجعية الشيعية الدور في تشكيل الاحزاب السياسية والدخول في معترك العمل السياسي[١].

وشغل فكر وكتابات وخطاب محمد باقر الصدر حيزاً كبيراً في كتاب (العمامة والأفندي)، فقد درسه عبد الجبار بوصفه مرجعاً ومفكراً وفقيهاً ومؤسساً لحزب سياسي اسلامي، وصاحب خطاب أيديولوجي مهم، في الاسلام السياسي الشيعي المعاصر. والذي يعود للكتاب سيجد مصداق ذلك واضحاً، فقد شغل فكر الصدر أغلب موضوعات الكتاب او الاطروحة التي قدمها عبد الجبار والتي تجاوزت عدد صفحاتها ال٥٠٠ صفحة، مقارنة مع الطروحات الاسلامية التي قدمت طوال قرن تقريباً، والدور الذي لعبه الصدر على الساحتين العراقية والاسلامية في الشأن السياسي والاجتماعي والديني والاقتصادي، هذا ما ذكره عبد الجبار في كتابه.

وفيما يخص الدولة عند الصدر فإن لفالح عبد الجبار رأي نقدي تمثل فيما يأتي:

١) يتخذ الصدر لدى تفسيره لنشأة الدولة بصفتها هيئة للحكم، نقطة انطلاق انتروبولوجية – فلسفية هي: الإنسان وحريته المتناقضة: "إن الإنسان حز، لا سيادة لإنسان آخر أو لطبقة أو لأي مجموعة بشرية عليه"[٢].

٢) يرى الصدر، شأنه شأن فلاسفة الحق الطبيعي، وبالأخص جان جاك روسو، أن الإنسان يولد حراً، لكن ثمة أغلالاً تقيده. إذ يلقى الإنسان نفسه في أتون صراع مباشر (على نمط هوبز: حرب الكل ضد الكل) مع السيادة المفروضة عليه من جانب أناس أو طبقات أو مجموعات أخرى. ولكن، واستناداً إلى الصدر، فإن "السيادة لله وحده". ولسوف تظهر هذه الازدواجية المؤلفة من الحرية والسيادة من جديد في تفسيره لمسار نشوء الدولة بصفتها أداة بشرية لإضفاء الانسجام على مجتمع فوضوي من صنع الإنسان[٣].

---

(١) ينظر: رائد جبار كاظم. بحث العمامة والأفندي بين فالح عبد الجبار وعلي الوردي. مجلة الاناسة ووعلوم المجتمع. العدد السابع. الجزائر. ص ٧٣-١٠٠.

(٢) فالح عبد الجبار. العمامة والافندي. تر: أمجد حسين. منشورات الجمل. بيروت – لبنان. ص ٤٧٦.

(٣) المصدر نفسه. ص ٤٧٦.

٣) ان العرض الذي يقدمه الصدر حافل بمفاهيم تردد، عفو الخاطر، تراث روسو، ولكنه حافل أيضا بمفاهيم منتقاة من التراث الماركسي. وفى هذه المرحلة من التطور الارتقائي ظهرت "فكرة الدولة"، من أجل استعادة الوحدة القديمة والمصالحة ما بين الجميع لكي تصب كل القابليات (البشرية) في محور إيجابي يعود على الجميع بالخير والرفاه. وعلى مسار النقاش هذا تقل الصدر من موضوعة الإنسان مقابل الله إلى موضوعة الإنسان مقابل الإنسان، ليصل بعد ذلك إلى ثنائية جديدة: المجتمع مقابل الدولة[١].

٤) إن الدولة، أو في الواقع النظام السياسي الذي يدعو إليه الصدر، أبعد ما يكون عن نظامي (الإمامة) أو (الخلافة) التقليديين القديمين القائمين على اساس الجماعة المسلمة[٢].

٥) إن اندفاعة الصدر ذات الطابع الدستوري الدنيوي واضحة جداً، رغم أنها حبكت (إن صح التعبير) بالتقاليد الشيعية المتعلقة بعصمة (الأئمة) والأدوار الاخلاقية – الاجتماعية التي يلعبها المجتهدون[٣].

٦) إن نظرية الصدر السياسية ترتئي تقسيماً للسلطات بين الأمة وطبقة رجال الدين عامة، مع الإبقاء على الخلافة، أي السلطتين التنفيذية والتشريعية للأمة، مقابل الاحتفاظ بسلطات قضائية لـ«المجتهدين» – على أن يخضع كلاهما أمام القانون والدستور. وعليه، فإن تعريف هذا المشروع على أنه هيروقراطية (حكم مقدس) ليبرالية دستورية لا ينطوي على تناقض في التعريف كما قد يبدو على السطح[٤].

(١) فالح عبد الجبار. العمامة والأفندي. ص ٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه. ص ٤٧٧.

(٣) المصدر نفسه. ص ٤٨٣.

(٤) المصدر نفسه. ص ٤٨٣.

٧) إن ليبرالية الصدر السياسية تقف نقيضاً لنموذج الخميني السلطوي. بيد – أن كليهما يستخدمان الموروث الفقهي – الكلامي الشيعي والنصوص القرآنية وأن كليهما يتنقلان من الجماعة التقليدية إلى الدولة – القومية الحديثة أو الأمة، وأن كليهما يدعوان إلى العمل السياسي، وإلى مأسسة طبقة رجال الدين[١].

٨) تفكير الصدر يختلف عن شتى ضروب مفهوم (ولاية الفقيه) أو مفهوم السنة بشأن الحكومة الإسلامية «حاكمية الله» للمودودي الباكستاني أو سيد قطب المصري، اللذين يهاجمان بعنف البرلمانات والحكومات الدستورية أو الديمقراطية على أساس أنها عبارة عن "وثنية حديثة". ومن أجل قياس مدى هذا الاختلاف، فإن من المفيد النظر في الكيفية التي كان مجتهدون شيعة معاصرون آخرون يدعون بها إلى أشكال من الهيروقراطية المطلقة أي السلطوية على أساس عقيدة ولاية الفقيه[٢].

(١) المصدر نفسه. ص ٤٨٣.

(٢) فالح عبد الجبار. العمامة والأفندي. ص ٤٨٤.

٢) عبد الجبار الرفاعي(**)

يعد عبد الجبار الرفاعي أحد الباحثين والدارسين المهمين والجادين في الفلسفة والفكر الاسلامي عامة وفي فكر محمد باقر الصدر خاصة، إذ له الكثير من البحوث والدراسات في فكر الصدر، وقد تحصل على رسالة ماجستير عن فكر الصدر في كتابه (منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الاسلامي)، ويرى الرفاعي في فكر الصدر ما يأتي:

١) يمثل فكر الامام الشهيد محمد باقر الصدر نموذجاً بارزاً لفقيه مفكر ظل ابداعه مهملاً بين قطاع واسع من الاسلاميين، فلم يقرأ القراءة العلمية المطلوبة، فضلاً عن اننا لم نجد من يتواصل مع مشروعه المعرفي في مختلف حقوله الا في جزر مغلقة وبخطوات وليدة، على الرغم مما تكتنزه آثار الشهيد الصدر من ثراء معرفي بالغ، لا نراه مجتمعاً لدى مفكر مسلم ممن اتي من بعده، لان آثاره دشتت لبنات تأسيسية للفكر الاسلامي الراهن في كل موضوع اطلت عليه، وظلت تترقب من يراكم

(**) عبد الجبار الرفاعي، مفكر عراقي، من مواليد العراق ١٩٥٤، حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة الاسلامية، ومتخصص في الفلسفة وعلوم الدين، أمضى أكثر من ٤٠ سنة تلميذًا وأستاذًا في الحوزة. انخرط في دراسة علوم الدين في حوزة النجف سنة ١٩٧٨، من مؤسسي علم الكلام الجديد وفلسفة الدين في المجال العربي منذ أكثر من ثلاثين عامًا، يكرّس منجزه لبناء أرضية معرفية لفلسفة الدين وعلم الكلام الجديد، عضو المجمع العلمي العراقي، ورئيس تحرير مجلة قضايا إسلامية معاصرة، المجلة الأشهر من بين المجلات الاسلامية، منذ إصدارها عام ١٩٩٧ وحتى اليوم، وبلغت آثاره المطبوعة أكثر من ٥٢ كتابًا، والتي منها: منهج السيد محمد باقر الصدر في تجديد الفكر الإسلامي(رسالة ماجستير)، تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية (اطروحة دكتوراه)، الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعات تقويمية، مقدمة في السؤال اللاهوتي الجديد، في الدرس الكلامي والفلسفي في الحوزة العلمية، إنقاذ النزعة الانسانية في الدين، تمهيد لدراسة فلسفة الدين، الدين والظمأ الأنطولوجي، علم الكلام الجديد: مدخل لدراسة اللاهوت الجديد، وجدل العلم والدين، الدين والاغتراب الميتافيزيقي، مقدمة في علم الكلام الجديد، الدين والكرامة الإنسانية، مفارقات وأضداد في توظيف الدين والتراث، هذه نماذج منتخبة من مؤلفاته، اضافة الى تحقيقه وترجمته للمؤلفات والدراسات، وكتاباته للبحوث والمقالات بشكل مستمر في المجلات والمواقع الالكترونية طوال مسيرته الفكرية العامرة.

لبنات جديدة على تلك الاسس ولهذا يصح أن بعد الشهيد الصدر واحداً من أبرز مجددي الفكر الاسلامي في القرن الأخير[١].

٢) الشهيد الصدر عاش مظلوماً ومات مظلوماً ولما يزل مظلوماً، بعد مضي اكثر من عقد ونصف على استشهاده، ففي حياته لم تكتشفه قطاعات واسعة من الامة الاسلامية، وبالذات النخبة المثقفة والمتعلمة منها، إلا في جزر مغلقة ذات وجود محدود في الجامعات والحوزات العلمية تمثلت بمجموعات من الطليعة المؤمنة في الجامعات وبعض علماء الدين المستنيرين في الحوزة العلمية في النجف الاشرف.

٣) حرمت الامة من استثمار مواهبه وقدراته الابداعية بتمامها. و لم توجه الانظار نحو فكره وابداعه المتعدد الابعاد، وانما تنبه الناس الى الدوافع السياسية والايديولوجية التي ادت الى تصفيته، وهكذا ظل ابداعه مهملاً لولا مبادرات فردية للتعريف بمدرسته وقراءة الابعاد التاسيسية في فكره[٢].

٤) من المؤسف أن تختصر مدرسته الفكرية بإحتفالات جماهيرية تبجيلية ومقالات صحفية آنية، ربما تساهم في حجب الأبعاد الحقيقية لمدرسته[٣].

٥) اتسمت أعمال الشهيد الصدر بأنها تعبير عن محاولات منهجية جادة لتأصيل نظرية إسلامية في كل حقل من حقول المعرفة الإسلامية التي اهتم بالكتابة فيها. أن الهم الأساسي الذي يضطلع به مشروع الشهيد الصدر هو الحرص على اكتشاف نظريات الإسلام في التاريخ والاقتصاد، والسياسة والمجتمع... الخ، وقد توفرت مؤلفات الشهيد الصدر على اتجاه جديد، تخطى من خلاله الفكر الاسلامي الحديث الحالة التقليدية التي أرتهن فيها[٤].

وفيما يخص موضوع الدولة في فكر الصدر فإن الرفاعي لديه ملاحظات نقدية واضحة في هذا المجال والتي تتسم بما يأتي من ملاحظات:

---

(١) عبد الجبار الرفاعي. منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الاسلامي. ط٢. ١٩٩٨.مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي. ايران. ص ٩ – ١٠.

(٢) عبد الجبار الرفاعي. منهج الشهيد الصدر. ص١٣.

(٣) المصدر نفسه. ص ١٤.

(٤) المصدر نفسه. ص ٤٥ – ٤٦.

١) بقي الصدر وفياً لمنهجه في التفكير بمشروع الدولة، وأنظمتها، ومجالات عملها، وحقولها، ومهامها ووظائفها، في فضاء الفقه ومداراته.

٢) إن رؤية الصدر للدولة باعتبارها (ظاهرة نبوية) حسب تعبيره لا يوجد ما يبررها، ولم يبرهن على ذلك من مسيرة النبوات، أو وقائع الحضارات والدول القديمة. إن فكرة كون الدولة ظاهرة نبوية لا تؤكدها الوثائق، ولا الدراسات المتنوعة حول نشأة الدولة وتطورها عبر التاريخ، إذ إنها تكشف عن أن نشوء الدولة سببه تعقيد الحياة الاجتماعية، وصراعات القوة والنفوذ بين البشر، وحاجاتهم إلى أسلوب للتنظيم والإدارة، ولا علاقة لذلك بالأنبياء.

٣) إن البشر لم يتعرفوا على الدولة من خلال الأنبياء، كما هو الحال مثلا مع مفهوم التوحيد، وإنما ظهر الأنبياء في داخل الدولة وضمنها، وسياق الآيات القرآنية واضح بشأن هذه القضية؛ إذ طالما أعلن الأنبياء دعواتهم داخل التجمعات الحضرية بعد أن عرفت الدولة وعاشت في ظل الأنظمة السياسية[1].

٤) إن كان نموذج الجماعات الدينية الذي تحلم به، وتتحدث عنه، وتبشر به، هو تجربة دولة الأنبياء، فلا دليل تاريخيًا على قيام دولة على يد نبي قبل الإسلام، لا دليل في الكتاب الكريم على ذلك، وما قد يفهم من قصة النبي سليمان في القرآن من وجود دولة، فهي ليست دولة بالمعنى الذي عرفه تاريخ الدولة بوصفها ظاهرة بشرية، لأن القرآن تحدث عن دعاء سليمان أن يهب له الرب ﴿**مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِي**﴾ وهو ملك يدير شيئًا من شؤونه عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ، ومن الواضح أن القرآن هنا لا يتحدث عن دولة بالمعنى التاريخي للدولة المتزامن مع لحظة ملك سليمان، ولعل في مدلول الملك هنا إشارة إلى معنى رمزي يؤشر إلى سطوة روحية عظمى لسليمان تحققت من خلال النبوة، وما ورثه من مكانة روحية ومعنوية من أبيه داود، وهو ما وضعه في مقام استثنائي فرض على الكل احترامه وتبجيله، بنحو صار فيه حتى من لا يعرفه ينصاع لسطوته، بعد أن ينكشف له ما يمتلكه من مكانة روحية ومعنوية كبرى.

---

(١) عبد الجبار الرفاعي. إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين. ط٢. مركز دراسات فلسفة الدين. بغداد – العراق. ٢٠١٣. ص ١٧٢, ١٧١.

٥) أن مصطلح الحكم الوارد في موارد أخرى في القرآن يدل على حكم القضاء، كما تفصح عنه دلالة الآيات الوارد في سياقها، ولا يدل على الحكومة والسلطة السياسية، كما ذهب بعض كتاب أدبيات الجماعات الدينية الذين أسقطوا المعنى المتداول لدينا للحكم على مصطلح الحكم الوارد في تلك الآيات[١].

٦) منذ ثلاثة عقود بدأ التفكير بالدولة في مدرسة النجف يغادر المدونة الفقهية بالتدريج، حتى اني لم أعثر في العقد الأخير على أية كتابات جادة، دونها المراجع والفقهاء في الحوزة العلمية في النجف، ترسم إطاراً مشتقاً من الفقه للسلطة والحكم والدولة ومؤسساتها، يتواصل مع الرؤية الفقهية النظرية للشهيد محمد باقر الصدر، ومحاولاته الأثيرة التي بدأت بـ(إقتصادنا)، واستمرت حتى الفترة الأخيرة من حياته في سلسلة الإسلام يقود الحياة، من أجل توطين مفهوم الدولة ونظمها السياسية والإقتصادية والمالية والمصرفية داخل المدونة الفقهية.

٧) يبدو ان جهود الصدر وسواه من فقهاء مدرسة النجف، الذين عملوا على ترسيخ التفكير الفقهي بالدولة، منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وتواصلها ثلاثة عقود، لم يكتب لها التغلب على نزعة التفكير بالدولة خارج الفقه في الحوزة العلمية، فعاد التفكير بالدولة مفارقاً للفقه، يجول في مداراته الموروثة، ولم تفلح تلك الجهود في انتزاعه من بنيته الراسخة العميقة في الوعي والوجدان الشيعي في عصر الغيبة[٢].

(١) عبد الجبار الرفاعي. الدين والاغتراب الميتافيزيقي.ط١. دار التنوير. بيروت – لبنان. ٢٠١٨. ص ٥٠–٥١.

(٢) الرفاعي. انقاذ التزعة الانسانية في الدين. ١٧٩.

٣) عادل رؤوف(***)

في الكثير من كتاباته، قدم عادل رؤوف، دراسات جادة وناقدة في الشأن السياسي والاجتماعي والفكري الاسلامي العراقي، وفي هذه الدراسات قدمت آراء وطروحات كثيرة ومثيرة في فكر الشهيد الصدر الأول، وكان يؤكد على قيمتها الفكرية والمعرفية على الساحة الاسلامية، وعقد رؤوف المقارنات الكبيرة بين ما قدمه الصدر، المرجع والمفكر والفقيه، وطروحات غيره من الفقهاء ومراجع الدين سواء في العراق أو خارجه، كما أنتقد رؤوف مراراً وتكراراً الدراسات والقراءات التبجيلية والخطاب (التمجيدي) والتجميدي المكرر في فكر الشهيد الصدر، التي ضيعت حقيقة الخطاب الحركي والثوري والتغييري للصدر وما قدمه من طروحات تجديدية جديدة في الفكر الاسلامي والوسط الشيعي المعاصر(١).

وفيما يخص مشروع الصدر الفكري والسياسي فرؤية رؤوف تتميز بالأتي:(٢)

١) انطلق الصدر في مشروعه انطلاقة كلية، بمعنى أنه لم يؤجل جانباً من المشروع على حساب جانب آخر، وفي نفس الوقت لم يعدم أو يهمل الجانب التخصصي في أعماله الفكرية، كما أنه لم يضع مراحل منفصلة ومتباعدة بين الجانب التفنيدي للأفكار الشيوعية والرأسمالية وبين الجانب التأسيسي للفكر الإسلامي، بل جاء عمله على

(***) عادل رؤوف، كاتب وباحث عراقي في الحركات الاسلامية العراقية. لم نعثر على سيرة ذاتية له، وله العديد من المؤلفات أهمها: محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين. عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة الاسلامية الشيعية في العراق الحديث. العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية. الآلهة البشرية. محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان. أنبياء وأصنام. صناعة العقول بين التقليد الفقهي وثقافة التقليد. حصارات علي، النجف مدينة تعتاش على الموتى. وغيرها من المؤلفات.

(١) ينظر. رؤوف. عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة الاسلامية الشيعية في العراق الحديث. ط١٠. المركز العراقي للاعلام والدراسات. دمشق – سوريا. ٢٠٠٦ ص ٣٨٩ وما بعدها. وينظر أيضاً رؤوف. محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين. ط١. المركز العراقي للاعلام والدراسات. ٢٠٠١. ص ٣٦٥ – ٣٦٦.

(٢)عادل رؤوف. العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية. ط٤. المركز العراقي للاعلام والدراسات. دمشق – سوريا. ٢٠٠٦. ص ١٠٣– ١٠٤.

شكل واضح في أجزائه وعناوينه ومهامه ويربطها أيضاً نسيج واضح من المقاربات والمقارنات بين الفكر الإسلامي، والأفكار الأخرى.

٢) إن المنهج الذي اعتمده المشروع الصدري تحاشى تناول المقولات السائدة في المحيط الإسلامي آنذاك، التي تشكك بقدرة الإسلام السياسية بشكل منفصل وسطحي، بل أوكل إسقاط هذه المقولات إلى جذرية عمله التأسيسي الفكري الضخم، وهو بهذا المنهج الجذري تحاشي ما استطاع إعطاء مشروعه صفة التنازع الإسلامي – الإسلامي وكشف بشكل لا يحرج الآخرين ضعف مقولاتهم حول (التقية) و(العلاقة بين الدين والسياسة) و(الإسلام دين عبادة).

٣) نهض مشروع الشهيد الصدر على محور أساسي وهمَّ أساسي، كان واضحاً منذ البدء، وهو محور الدولة الإسلامية، والتأسيس لكل ما يدخل في حيز هذه الدولة من أفكار إقتصادية ومصرفية وقانونية ونصوص دستورية تراكمت بشكل يكمل بعضها البعض الآخر.

٤) بقدر ما أعطى الشهيد الصدر صفة الشمولية للإسلام في النظرية والتطبيق، فهو أعطاه الصفة الثورية من خلال التأسيس لهذه الثورية وربطها بجذور العقيدة الإسلامية وأصول الدين.

٥) أسس لهذه الثورية في السياق الكلي للمشروع، وبما يخلق قاعدة عقيدية وفكرية للانتقال به من حيز النظرية إلى حيز التطبيق، منظومة علاقاته بين فلسفة العاطفة والمفاهيم والأفكار الإسلامية، التي ستبقى بدون هذه العاطفة فاقدة للحيوية والتأثير.

٦) ان السيد الشهيد الصدر جهز هذا المشروع بعدة من الأدوات النظرية التي تترجم مضمونه الفكري في الواقع الاجتماعي والسياسي، كمساهمته الفعالة في إعتماد نظرية الحزب السياسي، ووضع أطروحة للمرجعية مغايرة في وقتها لسياق العمل المرجعي، ورصده الحركة المحيط الإسلامي وتنشيط العمل الفكري فيه من خلال إعطائه بعده السياسي – الإجتماعي، كدوره في مجلة الأضواء، ودوره في جماعة العلماء المجاهدين التي تأسست في نهاية الخمسينيات.

٧) نقل الشهيد الصدر الخطاب الفكري والسياسي والديني، الشيعي عموماً والحوزوي النجفي خصوصاً، من طور الى طور آخر، والخروج من عنق الزجاجة، الذي تجسد في مرجعيات تقليدية تخشى العمل السياسي والنزول الى المجتمع، فكسر الصدر صمت المرجعيات وأنطلق لبناء خطاب شيعي (سياسي واجتماعي) مغاير تماماً للسابق، ويسعى للاندكاك والتواصل مع الشارع والواقع، وبناء فقه ديني اجتماعي تجديدي يربط ما بين عبادات الانسان ومعاملاته، بين فقه النظرية وفقه التطبيق، تلك المشكلة الكبيرة التي عاينها الصدر في المؤسسة الشيعية وحاول علاجها من خلال مشروعه الفكري التجديدي الذي كسّر من خلاله حالة الجمود والتقليد[١].

٨) هنالك حالة فريدة ومتميزة في شخصية وفكر الشهيد الصدر ألا وهي مزاوجته بين الفكر والتطبيق، بين الواقع والمثال، وبين القول والعمل، بين الايمان والسلوك، وهو ما مثّل لـ(نقطة الترابط بين الشهادة وتأسيس الدولة في الحلم الصدري)[٢]. فقد حطم الصدر سور الانانية الشخصية والمصلحية الذاتية والحزبية، وطرح نفسه كقائد وفقيه ومفكر مضحي بروحه وأعز ما يملك من أجل بناء مجتمع ودولة اسلامية عادلة توفر الأمن والأمان والسلام والخير والرفاه للانسان المسلم.

(١) ينظر: عادل رؤوف. محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين. ص ١٢٥ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه. ص ٢١٣.

٤) شبلي الملاط(****)

في دراسته المهمة التي أنجزها كأطروحة دكتوراه في لندن التي قدمها شبلي الملاط بعنوان (تجديد الفقه الاسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم) أعجب الملاط ايما أعجاب بالمنجز الفكري والمعرفي للشهيد محمد باقر الصدر، ولأجل ذلك قدم دراسته هذه، التي قال عنها المؤرخ الكبير ألبرت حوراني: لقد (أثبت هذا البحث بشكل وافٍ صدارة محمد باقر الصدر كعالم مهم ليس فقط في العراق ولكن أيضاً في العالم الشيعي، بل في العالم الاسلامي بأسره)، وقد حاز الكتاب على جائزة جمعية الدراسات الشرق الأوسطية في أميركا لأفضل مؤلف أكاديمي لعامي ١٩٩٣و ١٩٩٤[١].

وتناول الملاط في دراسته ابعاد التجديد الفقهي والقانوني والاقتصادي في فكر الصدر، وتناول بالدراسة دستور الدولة الاسلامية الذي وضعه الصدر في كتاباته، والغرض من جميع ما ألفه الصدر – من وجهة نظر ملاط – هو اقمة الدولة الاسلامية التي سعى لها جاهداً في مشروعه الفكري المتكامل، والذي استفادت منه الجمهورية الاسلامية في ايران، وقد أعتمد الصدر في تأسيس نظرية الدولة الاسلامية على القرآن من جهة، وعلى الفلسفة من جهة أخرى، فقد أرسى قواعد السلطة على النصوص القرآنية، وسعيه لكشف سياق فلسفي على أمتداد التاريخ الاسلامي[٢]. ومن خلال هذين البعدين المهمين في فكر الصدر السياسي والمعرفي فإنه، من وجهة نظر الملاط، عمل على ما يأتي:

(****) شبلي الملاط، محامي دولي، وأستاذ قانون، ومرشح سابق للرئاسة في لبنان. ولِد شبلي ملاط في لبنان سنة ١٩٦٠ لأسرةٍ عرفت في تصدّرها الإدارة والحكم، ونشأ الملاط مارونياً مسيحياً وأصبح باحثاً معروفاً عالمياً بكتاباته في الفقه الإسلامي صدر له على امتداد عقدين أكثر من عشرين كتاباً في مواضيع شتى، لاسيّما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية، والعملية الديمقراطية، ودولة القانون في لبنان والمنطقة، غالباً ما تابعت مداخلاتِه المحافلُ الدولية القضائية والسياسية والإعلامية حائز على جائزة ألبرت حوراني لمؤلّفه تجديد الفقه الإسلامي، كامبريدج ١٩٩٣، مكافأةً للكتاب الأكاديمي الأفضل حول الشرق الأوسط لسنة ١٩٩٣-١٩٩٤.

(١) ينظر: شبلي الملاط. تجديد الفقه الاسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم. تر: غسان غصن. ط١. دار النهار. بيروت – لبنان. ١٩٩٨. الغلاف الخلفي للكتاب.

(٢) ينظر: المصدر نفسه. ص ٨٤ – ٨٥.

أولاً: قراءة القرآن دستورياً: من خلال تفسيره للآية الرابعة والأربعون من سورة المائدة ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء﴾ التي يجد فيها محمد باقر الصدر، من وجهة نظر ملاط، الآتي:

١) شرعنة للدولة الإسلامية.

٢) تأسيس مكانة العلماء في هذه الدولة.

ويستخرج محمد باقر الصدر، من وجهة نظر الملاط، في هذا تفسيره للآية القرآنية، (منهجاً ذا سنة شيعية واضحة. في المقام الأول يهمل الاشارة الواضحة الى اليهودية، بتصنيفه التواراة في تبويب "كتاب ربانى". بعد ذلك، يعطى تفسيره رنة شيعية قوية، بإلماعة الى الربانيين لا كحاخامين، كما هو موحى في السياق، وإنما كالأئمة الجعفريين الإثني عشر فالأحبار، في هذا المعنى، هم المرجعية الشيعية التي تكون في رأي الصدر، جماعة الشاهدين الأخيرة في مسلك الشهادة، وأن هؤلاء الشاهدين، كما في الآية المستشهد بها، هم المؤتمنون على حماية كتاب الله بعد النبي محمد والأئمة الإثني عشر. ولكون المرجعية موجهة ضمنياً لتحمل المسؤولية العامة، فإن الشهادة، في مفهوم الصدر، تعهد إلى هذه المرجعية بمهمة حراسة الجمهورية الإسلامية والذود عنها، على غرار المخطط الذي أعده أفلاطون للملوك الحكماء في مدينته المثالية. وتبدو الجدة والأصالة في هذه القراءة للقرآن، على نحو أكمل وأفضل، في المغايرة مع التفسيرات الرئيسية في القرن العشرين)[١].

كما أن تفسير الصدر للآية القرآنية، من وجهة نظر الملاط، يتسم (بمنهج مفعم بالتأويل الدستوري – السياسي الموسوم بصبغة شيعية مميزة. يقول الصدر شارحاً، بعد إستشهاده بالآية المذكورة: والأصناف الثلاثة على ضوء هذه الآية هم النبيون والربانيون والأحبار، والأحبار هم علماء الشريعة والربانيون درجة وسطى: ومن هنا أمكن القول بأن خط الشهادة يتمثل الي اولاً في الانبياء. وثانياً في الأئمة الذين يعتبرون امتداداً ربانياً للنبي في هذا الخط، وثالثاً في المرجعية التي تعتبر امتداداً رشيداً للنبي والإمام في خط الشهادة)[٢].

(١) شبلي الملاط. تجديد الفقه الاسلامي. ص ٨٦ – ٨٧.

(٢) المصدر نفسه. ص ٨٦.

كما أن الملاط يرى: بأن (ليس نظام الصدر الدستوري للمرجعية، المركز على القرآن، مختلفاً ومميزاً فقط، عند مقارنته بتفسيرات أعيان آخرين في إسلام القرن العشرين؛ وإنما يشكل أيضاً، عبر إدخاله مفهوماً شيعياً في لب الدولة الإسلامية المفتقدة، تغيراً ملحوظاً عن الكتابات الأقدم عهداً للصدر. فعندما تطرق في كتابه، اقتصادنا، إلى موضوع القيادة في الدولة الإسلامية، تراه يتجنب أن يتكلم عن نظام الحكم في الإسلام، ونوعية الشخص أو الجهاز الذي يصح أن يخلف الرسول شرعاً في ولايته وصلاحياته، بوصفه حاكماً. وما فعله الصدر بدل ذلك، في "اقتصادنا"، هو أنه افترض في التحليل وجود حاكم شرعي. وكلما ذكر دور الحاكم في "المجال الاستنسابي"، أي "منطقة الفراغ" التي يتحتم على القائد ضبطها وتنظيمها، كان يستعمل معه تعبير "ولي الأمر"، أو "حاكم شرعي"، بدلالة ذات شمولية أوسع بكثير من مفهوم المرجعية الشيعي، السائد في كتابات الصدر في أواخر عمره)[1].

ثانياً: البعد الفلسفي: حيث يرى الملاط سعي الصدر الحثيث لاعتماده على الفلسفة في دعم طروحاته الفكرية، ومنها ما قام به في نظرية الدولة، حيث (وفر كتاب "خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء"، مرتكزاً قرآنياً لنظام إداري مؤسساتي، يواصل فيه العلماء دور الأنبياء وأئمة الشيعة على رأس المجتمع. وكان للصدر أيضاً، في عامه الأخير، إسهام آخر في مسالة الدولة، هو "منابع القدرة في الدولة الإسلامية"، الذي نشر مع خمسة كتيبات أخرى عام ١٩٧٩، في مجموعة عنوانها "الإسلام يقود الحياة". ومن الواضح أن تلك الكتابات كانت من وحي الإنتصار الذي حققته الثورة الإيرانية، تهدف الى تعزيز وقعها وتأثيرها عقائدياً[2].

فقد عمل الصدر، من وجهة نظر الملاط، على تقديم مشروعاً فلسفياً متكاملاً، في الفقه والسياسة والاجتماع والاقتصاد، والدستور، لدعم النظرية السياسية وبناء الحكومة الاسلامية، وفق هذين البعدين أو الخطين المتلازمين، البعد القرآني، والبعد الفلسفي.

ولابد لنا أيضاً من بيان وجهة نظرنا النقدية في هذا المجال، فمن خلال دراستنا وقراءتنا لفكر الصدر وما قدمه في موضوع الدولة وجدنا الآتي من ملاحظات:

١) قدم الصدر نظرية سياسية متكاملة في الدولة، ذات طابع ديني بحت، تكاد تكون النظرية السياسية الشيعية الأبرز في القرن العشرين، من بين النظريات والطروحات

(١) المصدر نفسه. ص ٩١.

(٢) شبلي الملاط. تجديد الفقه الاسلامي. ص ٩١.

التجديدية غير التقليدية المتعارف عليها في الفكر الشيعي المعاصر، والتي فتح آفاقها التجديدية في الفقه والفكر السياسي الفقيه الشيخ محمد حسين النائيني(١٨٦٠-١٩٣٦م) في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة)، والتي رافقت الدعوات الاصلاحية الاسلامية المطروحة على الساحة آنذاك وتأثرت بها، ولا سيما ما قدمه رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الافغاني وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم، ممن دعا لأقامة الحكومة الدستورية وبناء الدولة الحديثة ومأسسة النظام السياسي العربي والاسلامي. وما قدمه الصدر هو لأثبات الوجود الشيعي ومحاولة فرض الهوية لهذا المكون ودوره في بناء الدولة المعاصرة، الى جانب المكونات الثقافية والاجتماعية الاخرى داخل المجتمع العراقي.

٢) عمل الصدر على توظيف التراث الاسلامي الشيعي في بناء نظرية الدولة، (مدرسة أهل البيت)، في مقابل نظرية اسلامية سنية، (مدرسة أهل السنة والجماعة)، من خلال إنتصاره للخط الأول ونقده للخط الثاني، هذا الخط الذي أنتج أغلب الطروحات السياسية العربية الاسلامية في التاريخ، وقدم لها السند الديني والسياسي والثقافي، وعمل على رفض وتهميش المدارس السياسية الاسلامية الآخرى بالكامل، والتي منها المدرسة الشيعية.

٣) ما قدمه الصدر في مشروع الدولة، لا ينسجم مع نظريات الفكر السياسي الحديث، في بناء الدولة، والتي أنطلقت من خلال التأكيد على إقامة الدولة القومية والدولة الوطنية، لأن الصدر يؤمن بالدولة الاسلامية العالمية، حيث إنه يرى بأن حدود الدولة الاسلامية هي حدود العالم الاسلامي، وإن الوطن الاسلامي هو (ما يسكنه المسلمون من أقطار العالم)[1].

٤) لا وجود في فكر الصدر السياسي، لفكرة ودولة المواطنة بصورتها السياسية الحديثة، وإنما طبعت نظريته بالرؤية الاسلامية التقليدية في الحكم، والتي تقسم الدولة الى فئتين هما: الحاكم (الراعي) في الدولة الاسلامية، والمحكومين (الرعية) في الدولة،

(١) ينظر: محمد باقر الصدر. ومضات. مجموعة مقالات ومحاضرات ووثائق. ط١ المحققة. مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر. ١٤٢٨ه. ايران. الاسس الاسلامية. ص ٢٤٧.

وفقاً للأساس (٦) الذي يحدده الصدر[١]. ونعتقد إن الراعي هنا أو (ولي الأمر) هو الفقيه (مرجع الدين) الجامع للشرائط المتعارف عليها في أوساط الاجتهاد والتقليد الشيعي، بعد غياب الإمام المهدي المنتظر، وبالتالي فسلطة الحاكم (ولي الامر أو المرجع) ستكون مطلقة الصلاحيات من جهة، ومقيدة بالدستور (القرآن والسنة) من جهة ثانية، وبما إنه مرجع الدين والفقيه، فله إمكانية فهم (النص) أو القانون والتشريع وفق إجتهاده الشرعي ومعرفته في (إصول الفقه).

٥) ما قدمه الصدر من نظرية سياسية في الدولة لا تنسجم والطروحات الحديثة في الفكر السياسي، فالدولة الحديثة تحدد بإرضها وشعبها ودستورها. أما ما قدمه الصدر فهو يقترب من الفقه السياسي التقليدي، الذي مارسته الدولة الاسلامية طوال تاريخها القديم، أي النمط الفقهي الوسيطي الاسلامي السياسي. لأن الوطن الاسلامي عند الصدر هو كل ما يسكنه المسلمون من أرض، دون حدود مقيدة. وفقاً للأساس (٣) من أسس الدولة الاسلامية عند الصدر[٢].

٦) يقترب الصدر في طرحه الفكري بشأن الدولة من الطرح السياسي الثيوقراطي، وهذا ما يتمثل في سلطة الفقيه أو المرجع الديني (شيعياً) الذي منحه سلطة مطلقة (تشريع، تنفيذ، قضاء)، وهو ما طرحه في الاساس (٦) من الأسس الاسلامية، فللمجتهد العادل وحده الحق في ذلك، وهذا مما يتنافى والطرح السياسي الحديث الذي يحدد سلطة الحاكم بالدستور ويجعله مقيداً بمبدأ المواطنة في الحقوق والواجبات[٣].

٧) ظل الصدر، في كامل مشروعه الفكري والسياسي، وفياً للإسلام، حيث أشتق منه ممارسة الامة لدورها من خلال (فكرة الشورى)، التي أنطلق منها من خلال سورة وآية الشورى، التي تحدد سلطة الامة والفرد والمجتمع، وبيان العلاقة بين الشعب ومرجعيته الدينية (النص والسنة والفقيه)، دون أعطاء الحرية المطلقة للفرد في الأمور كما هي في النظام الديمقراطي الحر، الذي يجعل سلطة الشعب هي من تتخذ القرار

(١) المصدر نفسه. ص ٢٥٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه. ص ٢٤٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه. ص ٢٥٦- ٢٥٧.

لا سلطة الدين ورجال الدين. وقد طوّر الصدر ووسع من فكرة الشورى الاسلامية في مقابل الديمقراطية الغربية التي انتقدها بشدة في فكره. لأن الصدر يؤسس لمرجعيات فكرية ونظرية اسلامية مستقلة عن الطرح الغربي.

٨) في تأسيس نظريته السياسية وما طرحه في موضوع الدولة ودستورها الاسلامي، دمج الصدر بين الرؤية الدينية من جهة والرؤية الفلسفية من جهة أخرى، وهو يقترب هنا من ما قدمه علماء الكلام من هذا التوظيف في حقل الدراسات الكلامية الجديدة، التي قاربت في طروحاتها بين التقليد والتجديد، وبين الواقع والمثال، وبين العقل والنقل.

٩) من خلال طروحاته الفكرية والدينية في الشأن السياسي أعطى الصدر للفقيه (المرجع)، ما لله والنبي والامام، من سلطة ودور وتقديس، وهذا مما لا يجوز تماماً، ويعود بنا الى أدوار تاريخية سحيقة من نظريات سياسية ثيوقراطية تُلبس الانسان رداء الآلهة وتجعله في مقام أكبر مما يقتضي له، ومن يضمن لنا أن الفقيه سيكون رشيداً عادلاً لا يتفرعن كالحكام والطواغيت، فالطبيعة البشرية واحدة لا تفرق بين عالم وجاهل، وسيد وعبد، وأشار القرآن الكريم والنبي والأئمة الى ما تتركه الدنيا وحبها وشهواتها من أثر سلبي في حياة الانسان، وهذا ما طرحه الشهيد الصدر أيضاً في (المحنة وحب الدنيا)، حيث أن الدنيا غرّت كثير من صحابة الرسول الاكرم ﷺ، وأوقعت بينهم وبين أصحابهم والأئمة الأطهار عليهم السلام. فكثير من أئمة ورجال الدين قد باعوا ضميرهم وأصبحوا وعاضاً للسلاطين وشرعنوا لهم سلطتهم وسياستهم وحكمهم بالآيات والنصوص والحكم الشرعي والعقلي[1].

١٠) مما يُلاحظ على نظرية الدولة التي قدمها الصدر هو تناسبها ومقاسات أيديولوجية دينية اسلامية بحتة، لا تعطي أي مساحة للطروحات العلمانية المخالفة لها، ولذلك يقول الصدر عن صورة الدولة الاسلامية وهويتها انها دولة فكرية انسانية عالمية، وأي دولة مضادة لها كالدولة الشيوعية والدولة الديمقراطية، فهي دولة كافرة، لأنها دول تقيم على قاعدة فكرية مناقضة للاسلام

(١) ينظر: ومضات. محاضرات المحنة وحب الدنيا. ص ٤١٧ وما بعدها.

(وحكم الإسلام في حق هذه الدولة أنه يجب على المسلمين أن يقضوا عليها وأن ينقذوا الإسلام من خطرها إذا تمكنوا من ذلك بمختلف الطرق والأساليب التبشيرية والجهادية، لأنّ الإسلام في هذه الدولة، حتى بصفته عقيدة، موضع للهجوم وموضع للخطر، فتكون الحالة معها حالة جهاد لحماية بيضة الإسلام، غير أن وجوب جهاد هذا العدو لا يعني بطبيعة الحال القيام بأعمال تُعرض العاملين للخطر دون نتيجة ايجابية)[1].

١١) ومما نجده في قراءة وفهم نظرية الصدر في فلسفة الدولة، هي مرورها بمراحل مختلفة، حسب المراحل المعرفية والعمرية التي مرّ بها الصدر، ولذلك وفقاً لكتابات الصدر المتعددة، نجد ذلك الاختلاف في الحكم عليها، فكتابات الصدر في مرحلة الشباب غيرها في مرحلته العمرية الأخيرة، ولكن رغم ذلك بقي الصدر وفياً لمشروعه الاسلامي (المثالي) وطروحاته (الاخلاقية) المتمناة، التي أراد الصدر إنزالها من السماء الى الأرض، وصعودها مرة أخرى من الأرض الى السماء، وفقاً لفلسفة التاريخ، ونظرية الاستخلاف والمجتمع البشري، التي قدمها الصدر في فكره. في (المدرسة القرآنية)، ودور الدين في علاج المشكلة الاجتماعية في (المدرسة الاسلامية)، ورسالة الاسلام في تكوين الاقتصاد الاسلامي، في (اقتصادنا)، وبناء فلسفة مثالية خالدة توجه الفرد والمجتمع المسلم، في (فلسفتنا). وإقامة نظرية سياسية ودستورية وبرنامج دولتي متكامل، في (الاسلام يقود الحياة، وكل هذه المفاهيم والطروحات والكتابات الصدرية كونت وشكلت نظرية متكاملة في بناء الدولة الاسلامية المتمناة التي أرادها الصدر، والتي أستندت الى أسس دينية وفكرية ومعرفية وفلسفية شاملة.

١٢) وختاماً نرى أنه من غير المنطقي، والمتعسف جداً، أن نقرأ فكر الصدر في غير سياقه التاريخي والسياسي والاجتماعي والفكري الذي مرّ به، ونفسره بأدوات ومنهج ومصطلحات تأويلية وتفسيرية خارج زمكان الخطاب، فقد نخرج بنتائج خاطئة وظالمة في نفس الوقت، فالصدر في فكره بالكامل، يتبنى الخط الديني الاسلامي، ويسعى لبناء فهم اسلامي للدولة، وتأسيس (الاستقلال الفكري) والتنظير

(١) الصدر. ومضات. الاساس الرابع. ص ٢٤٩.

السياسي الاسلامي الذي يختلف عن المنظومة الغربية، وبالتالي يرفض الطروحات المخالفة لذلك تماماً، سواء كان بتوجهها العربي (القومي) أو الغربي (العالمي)، ذات التوجه البشري الوضعي، فهو مؤمن أشد الايمان بقيمة الدين الثورية والتغييرية تجاه الفرد والمجتمع، وهذا التوظيف الأيديولوجي في فكره هو الذي منحه الزخم العاطفي وجعله يضحي بروحه الخالدة في سبيل ولادة مشروعه الفكري والسياسي والاجتماعي من خلال الشهادة وبذل النفس التي هي أقصى غاية الجود.

الخاتمة

مما تقدم من البحث في فلسفة الدولة في فكر محمد باقر الصدر نستنتج الامور الآتية:

١) قدم نشوء وتكوين ظاهرة الدولة، ورؤية السيد الصدر على أنها ظهرت مع وجود الانبياء عليهم السلام، الا أن الدراسات الحديثة أثبتت عكس ذلك، وأنها مرت بمراحل تاريخية وتغيرات كبيرة كل حسب ظروفها الزمانية والمكانية والتاريخية، وأن الدولة الحديثة لا تشبه الدولة القديمة الا بالاسم فقط، لأنه تغيرت معالم نظرية الدولة الحديثة عن معالم تكوين الدولة التقليدية القديمة تماماً.

٢) حاجة الناس الى الدولة والنظام والقانون أمر مهم لا يمكن الاستغناء عنه مهما كانت طبيعة تكوين الافراد والمجتمعات.

٣) حين تتعقد حاجات الانسان في مجتمعه يحتاج لبناء منظومة من القوانين والمؤسسات تحميه من نفسه ومن الآخرين وتضبط وجودهم وحياتهم، وهذا لا يكون الا بوجود دولة ونظام تحقق له الاستقلال والسيداة والاستقرار.

٤) يرى الصدر بضرورة حاجة الناس الى دولة تنظم لهم شؤون حياتهم الشخصية والاجتماعية وغياب ذلك يعني ضياع الانسان واستغلاله من قبل الآخرين، والدولة لا تسير الا بوجود شريعة سماوية عادلة يسير عليها من يحكم الدولة.

٥) للايديولوجيا والعقيدة في فكر الصدر أثر كبير في تكوين الفرد والمجتمع وبناء الدولة، والاسلام عقيدة الدولة الاسلامية.

٦) ان طروحات الصدر الفكرية من وجهة نظرنا تعد ذات طابع مثالي ومعياري ثوري ونظري متمنى يسعى لتحقيقه على أرض الواقع، ولكن واقع الحال خلاف المثال تماماً، فأختلاف الظروف الزمانية والمكانية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والفكرية والاعتقادية تجعل الناس منقسمين لأحزاب وفئات وتوجهات شتى من الصعب قيادتهم بنظام حكم ديني غير مدني ينطلق من طروحات دينية ومذهبية بحتة جداً، تهمش أبناء القوميات والديانات والمذاهب الاخرى، وهذا مما يختلف وطروحات الدولة المدنية والوطنية الحديثة التي تحكم الناس وفق مبدأ المواطنة والديمقراطية ومبدأ المشاركة في الحكم.

٧) قُدمت آراء نقدية مهمة ومتعددة في الفكر السياسي الصدري ومشروع بناء نظرية الدولة، تجسدت فيما قدمه مفكرين وباحثين مهمين تم إنتخابهم في البحث والعرض لأبرز آرائهم النقدية، من خلال ما قدمه فالح عبد الجبار وعبد الجبار الرفاعي وعادل رؤوف وشبلي الملاط، من دراسات وبحوث ومؤلفات، كما أدلينا بدلونا في هذا الحوار النقدي لنشارك هذه النخبة برأي نقدي متواضع، قائم على أساس الافتراض والاحتمال وليس على أساس اليقين المطلق، فهو يمثل قراءتي البحثية الموضوعية المتواضعة للموضوع، والآراء معرضة للنقد والتحليل والرد، وفق منهج علمي سليم. لا يؤمن بالطعن والتجريح وغبن حق الآخرين. وهذا ما سعينا له في بناء ومضمون بحثنا هذا.

مصادر البحث

- القرآن الكريم.
- نهج البلاغة

١) ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. دار القلم. بيروت- لبنان، ١٩٧٩.

٢) ابن رشد. تلخيص السياسة لأفلاطون. ترجمة د. حسن مجيد العبيدي وفاطمة الذهبي. دار الطليعة.

٣) ابن سينا، الشيخ الرئيس. تدابير المنازل اوالسياسات الأهلية. تقديم وتعليق جعفر نقدي. مطبعة الفلاح. بغداد. ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.

٤) أبو دياب، د. فوزي. المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية. دار النهضة.بيروت.١٩٧١.

٥) أرسطو.السياسات. ترجمة وتعليق الأب اوغسطينس بربارة البولسي. بيروت. ١٩٥٧.

٦) أرسطو. السياسة، نقلة للعربية احمد لطفي السيد، مكتبة دار الكتب المصرية. ١٩٤٧.

٧) الحكيم، محمد باقر. المجتمع الإنساني في القران الكريم. ط١. المركز الإسلامي المعاصر. بيروت. ٢٠٠٣م.

٨) الخميني، روح الله. الحكومة الإسلامية. ط٣. مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني. طهران.٢٠٠٣.

٩) الرفاعي، عبد الجبار. إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين. ط٢. مركز دراسات فلسفة الدين. بغداد – العراق. ٢٠١٣.

١٠) الرفاعي، عبد الجبار. الدين والاغتراب الميتافيزيقي.ط١. دار التنوير. بيروت – لبنان. ٢٠١٨.

١١) الرفاعي، عبد الجبار. منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي. ط. مؤسسة التوحيد. ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٢) رؤوف، عادل. عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة الاسلامية الشيعية في العراق الحديث. ط١٠. المركز العراقي للاعلام والدراسات. دمشق – سوريا. ٢٠٠٦.

١٣) رؤوف، عادل. العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية. ط٤. المركز العراقي للاعلام والدراسات. دمشق – سوريا. ٢٠٠٦.
١٤) رؤوف، عادل. محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين. ط١. المركز العراقي للاعلام والدراسات. ٢٠٠١.
١٥) عبد الجبار، فالح. العمامة والافندي. تر: أمجد حسين. منشورات الجمل. بيروت – لبنان. ٢٠١٠.
١٦) زادة، كاظم قاضي. الشورى في الحكومة الإسلامية. بحث منشور ضمن كتاب مدخل إلى الفكر السياسي في الإسلام. اعداد صادق حقيقت. تر: خليل العصامي. ط١. مؤسسة الهدى. ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
١٧) زيني، جاسم الشيخ. الدولة في فكر محمد باقر الصدر. ط١. مؤسسة البديل للدراسات والنشر. بيروت – لبنان. ٢٠٠٩.
١٨) سباين، جورج هـ. تطور الفكر السياسي. ك٣. تر: راشد البراوي. دار المعارف. القاهرة. مصر. ١٩٧١.
١٩) الصدر،محمد باقر. الإسلام يقود الحياة. ط٢. مطبعة الديواني. العراق. ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٠) الصدر،محمد باقر. اقتصادنا. ج١،ج٢. تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي. ط١. مؤسسة بقية الله. النجف الاشرف. العراق. ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣.
٢١) الصدر،محمد باقر. رسالتنا.ط٣. مطبوعات مكتبة النجاح. طهران. ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٢) الصدر،محمد باقر. فلسفتنا. ط٢. دار التعارف. بيروت- لبنان. ١٤١٩هـ-١٩٩٨.
٢٣) الصدر،محمد باقر. المدرسة الإسلامية. بيروت- لبنان. ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٢٤) الصدر،محمد باقر. المدرسة القرآنية. دار التعارف. بيروت. ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٥) الصدر، محمد باقر. ومضات. مجموعة مقالات ومحاضرات ووثائق. ط١ المحققة. مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر. ١٤٢٨ه. ايران. الاسس الاسلامية.
٢٦) الطبقجلي، د. نزار. الوجيز في الفكر السياسي. ج. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٢٧) طي، د. محمد. الفكر السياسي والدستوري عند الشهيد الصدر. بحث منشور ضمن كتاب الإمام الشهيد محمد باقر الصدر. سمو الذات وخلود العطاء.
٢٨) عبد الرزاق، جعفر. دور الأمة في الدولة الإسلامية في فكر الصدر. بحث منشور في مجلة قضايا إسلامية معاصرة. العددان ١١-١٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٩) عيداني، نزار. الدولة الإسلامية من التوحيد إلى المدينة. ط١. المركز العالمي للعلوم الإسلامية. قم-إيران.
٣٠) الفارابي، أبو نصر. آراء أهل المدينة الفاضلة. قدم له وشرحه إبراهيم جزيني. دار القاموس الحديث. بيروت.
٣١) الفارابي، أبو نصر. السياسات المدنية. ضمن رسائل الفارابي. مطبعة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. ١٣٤٦هـ.
٣٢) لوك، جون. في الحكم المدني. تر: د. ماجد فخري. اللجنة الدولية لترجمة الروائع. بيروت. ١٩٥٩.
٣٣) ليبمان، والتر. فلسفة الحياة العامة. تر: عثمان نويه. مكتبة النهضة المصرية.١٩٦٠.
٣٤) كاظم، رائد جبار. بحث العمامة والأفندي بين فالح عبد الجبار وعلي الوردي. مجلة الاناسة وعلوم المجتمع. العدد السابع. الجزائر. ٢٠٢٠.
٣٥) ماكيفر، روبرت م. تكوين الدولة. تر: د. حسن صعب. دار القلم للملايين. بيروت. ١٩٦٦.
٣٦) الماوردى،أبو الحسن.الأحكام السلطانية.ب.ت.
٣٧) الماوري، أبو الحسن. نصيحة الملوك. تحقيق محمد جاسم الحديثي. دار الشؤون الثقافية. بغداد. ١٩٨٦.
٣٨) مجموعة من الباحثين. مؤتمر فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر. دار العارف. بيروت – لبنان. ٢٠١٠.
٣٩) الملاط، د.شبلي.تجديد الفقه الإسلامي. محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم. ط١. دار النهار. بيروت- لبنان، ١٩٩٨.
٤٠) الموسوي، عبد الرزاق حسن. مفهوم الدولة الاسلامية، دراسة مقارنة بين سيد قطب ومحمد باقر الصدر. ط١. دار القارىء. بيروت – لبنان. ٢٠٢٢.